

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الحادية والسبعون



الجلسة ٧٦٤٥

الثلاثاء، ١٥ آذار/مارس ٢٠١٦، الساعة ١٠/١٠

نيويورك

الرئيس	السيد غاسبار مارتنس	(أنغولا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	إسبانيا	السيد أويارثون مارتشيسي
	أوروغواي	السيد روسيلي
	أوكرانيا	السيد بيلتشينكو
	السنغال	السيد سيس
	الصين	السيد ليو جي
	فرنسا	السيد لاميك
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد سواريث مورينو
	ماليزيا	السيدة أدنين
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ويلسون
	نيوزيلندا	السيدة شوالغير
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سيسن
	اليابان	السيد يوشيكوا

جدول الأعمال

الحالة في أفغانستان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين

(S/2016/218)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1607040 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في أفغانستان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين (S/2016/218)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي أستراليا، أفغانستان، ألمانيا، جمهورية إيران الإسلامية، إيطاليا، باكستان، تركيا، السويد، كندا، الهند، وهولندا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وعملاً بالمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد نيكولاس هايسوم، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد جواو بيدرو فالي دي أليدا، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2016/218 التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين.

وأعطي الكلمة الآن للسيد هايسوم.

السيد هايسوم (تكلم بالإنكليزية): لقد خضعت أفغانستان في عام ٢٠١٦ لاختبار قاس وشبيه بما كان عليه

الحال في عام ٢٠١٥ فيما يتعلق بإدارة مهمة الانتقال الشاقة والحافلة بالتحديات السياسية والاقتصادية والأمنية المترابطة. ولكي تصمد حكومة الوحدة الوطنية في عام ٢٠١٦ فإنه يتعين عليها التغلب على عقبات خمس رئيسية هي: الانكماش الاقتصادي الذي يتسم بانخفاض النمو وارتفاع معدل البطالة، وتصاعد حدة التمرد إلى حد يعتبره البعض بأنه حالة من الجمود المؤدي إلى تآكل الحالة. وهناك أيضاً بيئة سياسية تتسم بتزايد حدة الانقسام والتشرد. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال أفغانستان بحاجة إلى تأمين الحصول على الدعم المالي في المدى المتوسط من قبل المجتمع الدولي في مؤتمر وارسو وبروكسل المتوقع عقدهما في صيف هذا العام. وأخيراً، يتعين عليها أيضاً إحراز التقدم صوب تحقيق السلام الدائم الذي ستكون بدونه جميع المكاسب الأخرى عرضة للخطر. ولا ريب أن صمود حكومة الوحدة الوطنية في عام ٢٠١٦ سيكون إنجازاً لها. وربما ينتقد البعض هذا المعيار بالتقليل من شأنه، غير أنه يجب على أفغانستان التغلب على جميع هذه العقبات تفادياً لعواقبها الوخيمة. ولا يعني الصمود التقاعس أو استسهال الأمر، إنما يعني العمل بصورة نشطة في مواجهة هذه التحديات.

وفيما يتعلق بالوضع الاقتصادي، فإننا نقر بالفشل في تقدير الصدمة الناشئة عن انسحاب المجتمع الدولي في نهاية عام ٢٠١٤. ففي عام ٢٠١٢، كانت القرارات المتعلقة بمستقبل أفغانستان قد افترضت استمرار معدل نمو سنوي بنسبة ٨ في المائة، وأن من شأن استغلال وفرة الموارد المعدنية في أفغانستان أن يدفع عجلة التنمية الاقتصادية. ولكن بات من الواضح الآن ألا شيء من ذلك سيحدث. بل إن البنك الدولي يتوقع الآن انخفاضاً في النمو الاقتصادي استناداً إلى قاعدة متدنية. وعلاوة على ذلك، تشير التنبؤات بالأحوال الجوية مؤخراً إلى احتمال تضرر بعض المناطق في البلد من الجفاف في موسم الصيف، ما يزيد من حالة الضعف الإنساني في أفغانستان. وقد

ونحن نتكلم هنا، من هلمند في جنوبي البلد إلى مقاطعة بغلان في الشمال. ومع ذلك فقد تمكنت قوات الأمن الأفغانية من الصمود إلى حد كبير في مواجهة استمرار ارتفاع معدلات تناقص أفرادها في هذه السنة الأولى من تولي القيادة المستقلة.

وما تزال قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية تبذل الجهود لأجل التكيف وتحسين أدائها. وهي تواصل تعلم الدروس المستفادة من قنذر وفي أماكن أخرى، بما في ذلك، من حيث صلتها باستخدام الميليشيات المسلحة، فيما نأمل. وتواصل القوات في سياق ذلك إعادة تشكيل وحدات خط المواجهة، فضلا عن تركيز وجود انتشارها الضعيف إلى حد ما في الميدان بهدف اتباع نهج هجومي عملي أكثر لمنع المتمردين من تحقيق الزخم قبل موسم القتال. وما تزال المخاطر كبيرة، ليس بسبب فقدان عواصم الولايات فحسب، حتى وإن كان ذلك مؤقتا، وسترتب عنها آثار كبيرة دائمة على الوضع السياسي لحكومة الوحدة الوطنية. وفي تطور إيجابي منذ إحاطتي الإعلامية الأخيرة (انظر S/PV.7591) فقد تم حصر الوجود النشط للدولة الإسلامية في العراق والشام/ داعش في مناطق صغيرة في شرقي البلد في أعقاب العمليات التي نفذتها قوات الأمن الأفغانية بدعم عسكري دولي.

وفيما يتعلق بعملية الانتقال السياسي، ما تزال حكومة الوحدة الوطنية موضع انتقاد بسبب التدهور الاقتصادي والأمني في البلد، على الرغم من أنها ليست متسببة فيه. فهي ما تزال تواجه الانتقادات من جانب نخبة سياسية منقسمة على نفسها، علاوة على ضالة الشعور الضروري بالوحدة الوطنية، ما يؤديان إلى تضائل الثقة في المستقبل بوصفها عنصرا سياسيا لا غنى عنه. وفي مواجهة الدعوة إلى استعراض الإطار السياسي الحالي، فقد دعت الأمم المتحدة والمجتمع الدولي معا وبوضوح تام جميع أصحاب المصلحة المعنيين إلى الالتزام بالتأييد الحازم لحكومة الوحدة الوطنية. بل إن بوسعنا الإبلاغ أيضا عن أن

أدى انخفاض مستويات النمو إلى ارتفاع معدلات البطالة. ويواجه مئات الآلاف من الشباب الساعين للالتحاق بقوة العمل سنويا انعدام فرص العمل، وما زالوا يواجهون الشكوى من ممارسات الفساد في الحياة العامة والخاصة على حد سواء. ولا يوفر هذا المزيج وقودا دافعا للهجرة فحسب، بل يضع الأساس أيضا للاضطرابات الاجتماعية.

ومع ذلك، فقد تمكنت الجهود التي تبذلها الحكومة من التخفيف من قتامة تلك الصورة عبر تنفيذ برنامج الإصلاح على النحو المبين في إطار الاعتماد على الذات من خلال المساءلة المتبادلة لإيجاد فرص العمل. وفي عام ٢٠١٥ تمكنت الحكومة من تحقيق أهداف صندوق النقد الدولي بواسطة البرنامج الذي أشرف على رصده خبراء الصندوق، فضلا عن تحقيق أهداف جمع الإيرادات المحلية. وبذلك فقد تمكنت الحكومة من تجنب أزمة السيولة التي واجهتها في عام ٢٠١٤. وقد أعربت الحكومة الآن عن عزمها الواضح، بل مضت إلى اتخاذ الخطوات الأولية اللازمة لوضع حد لثقافة الفساد في القوات المسلحة والخدمة المدنية والقطاع المصرفي، علاوة على مشتريات القطاع العام. وقد بدأ تعاون الحكومة مع الجيران على الصعيد الثنائي ومن خلال مبادرات مثل عملية قلب آسيا ومؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي بشأن أفغانستان بغرض تحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي يؤدي ثماره من بين جملة أمور، بإطلاق مشروع خط أنابيب تركمانستان - أفغانستان - باكستان - الهند. وبالرغم من أن هذه خطوات مشجعة، غير أنها ليست سوى خطوات أولى على الطريق الطويل المؤدي إلى الاعتماد على الذات.

وفيما يتعلق بالحالة الأمنية، فرما نتوقع موسم قتال ضار آخر، إذ من المتوقع أن تواصل حركة طالبان - مستفيدة من النجاحات العسكرية التي حققتها في قنذر وفي أماكن أخرى - اختبار قوات الأمن الأفغانية في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك

ملتزمة بالتصدي للفساد وبإجراء الإصلاحات الإدارية اللازمة ومعالجة الاقتصاد غير المشروع وتوليد الثقة في مستقبل أفغانستان. ولا بد من إظهار الاستثمار في أفغانستان على أنه بديل أفضل لتكاليف إدماج المهاجرين. لكن يجب أن تكون توقعات الجهات المانحة لخطوة الإصلاح في أفغانستان واقعية وأن تراعي التحديات الهائلة التي يواجهها البلد. وستقدم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان بنفسها المساعدة للجهات المانحة وللحكومة في صياغة توافق مشترك في الآراء بشأن هذا البرنامج. والعقبة الأخيرة هي إحراز تقدم نحو إحلال السلام المستدام. إن الأفغان يريدون السلام، ويستحقون السلام، ولكن الأهم من ذلك هو أنهم بحاجة إلى السلام. وبدون عملية السلام، ستكون استدامة واستمرار جميع الجهود التي نبذلها في بروكسل ووارسو ونيويورك وفي أماكن أخرى من أجل تحقيق الاستقرار والازدهار في أفغانستان موضع شك.

إن إنشاء فريق التنسيق الرباعي تطور من التطورات الجديرة بالترحيب التي دفعت بالجهود الحثيثة إلى وضع عملية السلام على مسارها الصحيح. ونقدر تحديدا الجهود التي تبذلها باكستان للمساعدة في تيسير تلك المحادثات. وسيطلب نجاح عملية السلام دعم البلدان المجاورة والمنطقة الأوسع نطاقا. وهكذا، ومع تزايد البعد الإقليمي للإرهاب، سيكون من الأهمية بمكان لبلدان المنطقة التعاون بشأن نهج مشترك تجاه التهديد المشترك وكذلك العمل دعما لمبادرات السلام في أفغانستان.

وقد دعونا مرارا وسنواصل الدعوة إلى المحادثات المباشرة بين حركة طالبان والحكومة الأفغانية. واجتمعت مرة أخرى مع اللجنة السياسية لحركة طالبان الأسبوع الماضي، وأكدت من جديد أن السلام في أفغانستان يتطلب حوارا بين الأطراف الأفغانية، يجب أن يشمل بالضرورة جماعات طالبان وحركة طالبان. ولكنهم أكدوا من جديد عدم استعدادهم

الحكومة قد تمكنت الآن من تعيين النائب العام ووزير الداخلية على الرغم من التأخير في اتخاذ القرارات بصورة فعالة. ومع ذلك، فإن هناك العديد من الوظائف الرئيسية التي لا يزال يتعين ملؤها.

ويكتسي الإصلاح الانتخابي أهمية بالغة بالنسبة لحكومة الوحدة الوطنية كي يتسنى لها وضع المؤشرات على التقدم المحرز في العملية الديمقراطية والوفاء بالالتزامات التي قطعها للسكان في عام ٢٠١٤.

وقد أدى الإعلان عن موعد الانتخابات في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر إلى بعض الوضوح، ولكن بغية إحراز تقدم حقيقي، فالمطلوب هو إجراء الإصلاحات الانتخابية وتأسيس هيئات إدارة الانتخابات. لقد أوضحت الأمم المتحدة أنها تتوقع من الأفغان اتخاذ هذه القرارات على وجه السرعة وعلى أساس توافق في الآراء على نطاق واسع. ويمكننا القول إنه خلال هذا الأسبوع فحسب، أصدرت الحكومة أخيرا قرارا بإنشاء لجنة جديدة لترشيح أعضاء المفوضية المستقلة للانتخابات. ولكن هناك حاجة ملحة لاستكمال الأعمال التحضيرية، وعدم القيام بهذه الأعمال التحضيرية سيكون له عواقب سياسية.

وستتخذ المجتمع الدولي في الأشهر المقبلة قرارات حاسمة في وارسو وبروكسل بشأن مستوى ونوع المساعدة التي سيواصل تقديمها إلى أفغانستان. وإذ يواصل البلد الاعتماد على مصادر التمويل الخارجية لتغطية ٦٩ في المائة من النفقات الحكومية، فإن تقاعس المجتمع الدولي عن التعهد بالتزام متوسط الأجل لأفغانستان سيكون له تأثير مدمر ماديا وعلى مستويات ثقة الأفغان العاديين.

ونظرا للطلبات البديلة على الاهتمام والموارد الدوليين، ستحتاج الجهات المانحة إلى التأكد من أن مساعدتها سيكون لها تأثير ملموس. ويجب على أفغانستان أن تثبت تحديدا أنها

هايسوم، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على إحاطته الإعلامية وعلى قيادته المتميزة في عمل الأمم المتحدة في أفغانستان. كما أشكر الأمين العام على تقريره الأخير عن الحالة في أفغانستان (S/2016/218)، الذي يقدم لمحة عامة واضحة عن الحالة السائدة في بلدي.

لقد شهدنا منذ آخر مداولات للمجلس بشأن أفغانستان في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ (انظر S/PV.7591) مكاسب هامة في العديد من المجالات الرئيسية. فقد أدى تعزيز التعاون الإقليمي والعالمي إلى تجديد الأمل في جهودنا من أجل إحلال السلام مع الجماعات المسلحة. وقد حظيت الاستدامة والاحتياجات المواتية لقواتنا الأمنية باهتمام جديد، مع نتائج جيدة من الشركاء الإقليميين والعالميين. وقد اضطلعت قواتنا الأمنية بعمليات واسعة النطاق وأخرجت الإرهابيين والمتطرفين في العديد من المناطق والقرى في كافة أنحاء البلد. وقد أسفرت الشمولية في الحكومة والتوعية الاجتماعية عن تحسن الاستقرار السياسي. وقد أوفت الحكومة بمعايير حقوق الإنسان من خلال العديد من التشريعات الجديدة. ويستفيد الإصلاح الانتخابي من الزخم الجديد. وزادت التعيينات في المناصب العليا الرئيسية من المهنية في الحكم. وحققت التدابير الرامية إلى زيادة حشد الإيرادات نتائج. وأثبت معدل الزيادة في العودة الطوعية لمواطنينا عودة المزيد من الأشخاص إلى أفغانستان. وبالإضافة إلى ذلك، كان هناك انخفاض كبير في زراعة الأفيون وإنتاجه. ومع اقتراب حلول نهاية السنة الأفغانية الجديدة خلال بضعة أيام فحسب، منحت هذه التطورات الأمل في مستقبل أكثر إشراقا لنا.

إن تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان تأكيد آخر على الشراكة القوية بين أفغانستان والأمم المتحدة. وبهذه المناسبة، نحن ممتنون على إسهامات الأمم

بعد للمشاركة بشكل مباشر مع الحكومة. وستواصل الأمم المتحدة بقوة العمل مع كافة أصحاب المصلحة وتقديم الدعم والمساعدة والمشورة والمساعدة الحميدة وقنوات الاتصال التكميلية. وأيا كان المسار في نهاية المطاف، ستشجع الأمم المتحدة أيضا مشاركة المرأة في أي عملية سلام لكفالة سماع صوت المرأة وحماية حقوقها.

لقد قتل ما يقرب من ١١ ٠٠٠ من المدنيين الأفغان أو جرحوا العام الماضي نتيجة للتزاع. وكان ربع هؤلاء الضحايا من الأطفال. ونذكر أن وراء هذا الرقم خسارة مأساوية وحزن أفراد الأسر والمجتمعات المحلية الناجين. ولم يعد كافيا لأطراف النزاع الإدلاء ببيانات عامة بشأن الحاجة إلى تفادي سقوط ضحايا من المدنيين؛ يجب أن يغير أطراف النزاع الطريقة التي يشنون بها الحرب. لقد أعربت الأمم المتحدة في الآونة الأخيرة عن قلقها إزاء النمط المثير للقلق للهجمات والغارات على المرافق التعليمية والطبية، الأمر الذي يتعارض مع المعايير الإنسانية الدولية. إلا أننا نرحب بتجديد التزام الحكومة والخطوات الأخيرة الرامية إلى منع تجنيد أطراف النزاع للأطفال.

وترحب بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان بولايتها الجديدة التي سيعتمدها مجلس الأمن اليوم. ونؤكد مجددا للمجلس التزامنا بالوفاء الفعلي بولايتنا من أجل مصلحة شعب أفغانستان.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد هايسوم على إحاطته الإعلامية.

وأعطى الكلمة الآن لممثل أفغانستان.

السيد سايكال (أفغانستان) (تكلم بالإنكليزية): أهني أنغولا على قيادتها الناجحة لمجلس الأمن هذا الشهر. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لتوجيه الشكر إلى السيد نيكولاس

النهائية لخريطة الطريق للخطوات التالية مستقبلاً. وعلاوة على ذلك، أدى تعيين فريق قيادة جديد للمجلس الأعلى للسلام، في أفغانستان نفسها، إلى تنشيط جهود النهوض بالسلام. ولن ندخر أي جهد في سبيل منح مواطنينا حقهم الأساسي في أن يعيشوا حياة سلمية وكريمة.

ونحن ندرك التحديات التي تنتظرنا، على الرغم من تلك التطورات الهامة. وحتى الآن، تلقت دعوة فريق التنسيق الرباعي إلى إجراء محادثات سلام ردود فعل متباينة. فقد أعربت بعض المجموعات عن استعدادها لحضور المحادثات، فيما يوازن البعض بين خياراته ويحاول البعض الآخر تصعيد الأمور. وصرح السيد سرتاج عزيز، مستشار رئيس وزراء باكستان، نواز شريف، للشؤون الخارجية، علناً قبل أسبوعين بأن الحكومة بلده تأثراً على حركة طالبان لأن قيادتها يعيشون في باكستان مع أسرهم. وتصريح السيد عزيز ذو دلالات كبيرة فيما يتعلق بالحاجة الماسة لأن تضطلع باكستان بدورها في المساعدة على تيسير عقد محادثات مباشرة بين ممثلين محولين لحركة طالبان والحكومة الأفغانية. ونكرر دعوتنا إلى الحركة بالدخول في محادثات السلام والتخلي عن العنف. ونؤكد لها أنها ستكون من أوائل المستفيدين من ثمار السلام. وفي نفس الوقت، أود أن أوضح بما لا يدع مجالاً للشك أن العناصر التي تختار سبيل العنف والإرهاب ستواجه سطوة قواتنا الأمنية الكاملة وستتحمل المسؤولية أياً كانت الجهة الحامية لها.

ونرحب بتنامي صوت العقل في باكستان الذي يدعو إلى إجراء تغيير في الاتجاه الصحيح. وفي ضوء ذلك، نود أن نرى إنهاء فوراً للهجمات في محيط خط دوران، وهو أمر لا يمكن لأفغانستان السكوت عليه ولن تسكت عليه. ففي الأشهر الثلاثة الماضية وحدها، سجلنا ما لا يقل عن ٥٦ حالة انتهاك لسيادة أفغانستان وسلامتها الإقليمية عبر خط دوران، وذلك في خرق للمادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة

المتحدة الحيوية المقدمة لتحقيق الأمن والتنمية وإعادة التأهيل. ونرحب بانعكاس توصيات لجنة الاستعراض الثلاثية المعنية بالأمم المتحدة في أفغانستان في تجديد ولاية البعثة. وأغتنم هذه الفرصة لأشكر السفير رومان أويارثون مارتشيسي وفريقه على القيام بعمل رائع بوصفهم القائمين على صياغة القرار المتعلق بالبعثة المقرر اتخاذه.

وفي إطار تنفيذ الأعمال التحضيرية للمناقشات الأمنية والسياسية ومناقشات التنمية بشأن أفغانستان في مؤتمر قمة منظمة حلف شمال الأطلسي المقبل في وارسو وفي مؤتمر بروكسل، هناك مؤشرات واضحة على أن أفغانستان تتحول مرة أخرى إلى رمز التعاون الدولي، في إطار حكومة الوحدة الوطنية بوصفها شريكاً موثقاً به للجميع. وتطلع إلى مواصلة الشراكة مع المجتمع الدولي على مدى السنوات المقبلة ونحن واثقون من أن النجاح المشترك في تحقيق استقرار الوضع وتحقيق السلام والازدهار أمر لا بد منه.

وما زلنا نواجه تحديات من حركة طالبان وداعش وتنظيم القاعدة وغيرها من الجماعات المتطرفة والإرهابية العنيفة. فلقد استمرت انتهاكات حقوق الإنسان خلال فترة هدوء غير معتاد لفصل شتاء، مما أسفر عن معدلات عالية من الخسائر في صفوف المدنيين والتشريد الداخلي الهائل وزيادة عدم الاستقرار في أجزاء مختلفة من البلد. وفي مواجهة تصاعد النزاعات، ظل الأفغان متحدون في الالتزام بإحباط هذه الجماعات.

وفي أعقاب المؤتمر الوزاري الذي عقد في كانون الأول/ديسمبر الماضي عملية قلب آسيا - اسطنبول في إسلام آباد واجتماعاته الجانبية، استهدفت الجهود المتزايدة استعادة محادثات السلام.

وقد اجتمع فريق التنسيق الرباعي، الذي يتألف من أفغانستان وباكستان والصين والولايات المتحدة، أربع مرات في غضون شهرين في إسلام آباد وكابل ونجح في وضع الصيغة

أولوية وطنية واستراتيجية. وعلاوة على ذلك، فإن تخليص أفغانستان ومنطقتنا وما وراءها من هذا التهديد يتطلب من جميع الدول، خاصة تلك التي تأتي منها الجماعات المتطرفة، بذل جهود أقوى على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

وقد آن الأوان لتعزيز مجمل البنيان الدولي ضد الإرهاب. وما فتئت أفغانستان تدعو منذ أمد بعيد إلى الانتهاء من مشروع الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي. وإذ نسعى جاهدتين للتوصل إلى تعريف مشترك للإرهاب، لا بد من أن نذكر أنفسنا بما يسببه التطرف من ألم ومعاناة هائلين للعالم المتحضر. فكروا في أهالي الـ ١٤٦ شخصا الذين فقدوا حياتهم أو أصيبوا بجروح في الهجمات الإرهابية التي وقعت في الأيام القليلة الماضية في أنقرة وكوت ديفوار. ويجب على المجلس أن يضمن وفاء جميع الدول بالتزاماتها الدولية فيما يتعلق بتنفيذ قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة بمكافحة الإرهاب ونظام الجزاءات، ولا سيما القرارات ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٦٢٤ (٢٠٠٥) و ٢١٧٨ (٢٠١٤) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) و ٢٢٥٥ (٢٠١٥)، وتقديمها لتقارير حقيقية ودورية عن الامتثال.

وإذ نضغط من أجل نجاح عملية السلام، يجب أن تكون أفغانستان قادرة على الدفاع عن سيادتها وسلامتها الإقليمية وعلى حماية مواطنيها. وعلى الرغم من أننا نتفق على أنه لا يوجد حل عسكري للمشاكل الأمنية المفروضة علينا، فإننا نعتقد اعتقاداً راسخاً أننا لن نصل إلى حل دون وجود نظام فعال للدفاع والأمن. وقد بقيت المبادرة في أيدي قواتنا الأمنية خلال الأشهر الثلاثة الماضية على الرغم من محدودية مواردنا، حيث حققت نجاحاً في عدد من الولايات، بما في ذلك نانغارهار وبغلان وهلمند وبدخشان وتخار وفارياب. وصدت قواتنا هجمات كبيرة للأعداء في هلمند، على الرغم من تكبدتها خسائر كبيرة. غير أن تكلفة الحرب المفروضة

وبالمخالفة للقرار ٢١٣١ (٢٠١٣). وذلك يعرض العلاقات الأفغانية الباكستانية للخطر في وقت يصبح فيه تحقيق السلام مع باكستان ضروريا لصنع السلام مع حركة طالبان.

ورغم طموحاتنا العالية وإرادتنا السياسية، يجب أن نكون واقعيين في توقعاتنا لمرود عملية السلام. فالنجاح يعتمد على عدد من العوامل على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية، بما في ذلك التصدي على نحو ملائم لمخربي السلام. ويجب الحد من العنف على الصعيد الوطني، حتى تتمكن من كسب ثقة شعبنا، ولا سيما النساء، في غضون ذلك. وينبغي لعملية السلام كذلك أن توحد الأفغان لا أن تفرقهم في نهاية المطاف. ويجب بذل كل جهد ممكن للقضاء على عناصر الجماعات المسلحة التي تعارض السلام. وتتوقع خطوات واضحة وحاسمة نحو تحقيق ذلك الهدف. وعلى الصعيدين الإقليمي والدولي، ينبغي أن يكون هدفنا التقليل إلى أدنى حد من التنافس بين الدول وتحقيق أكبر قدر ممكن من التعاون. وللدول الحق في القلق على مصالحها. غير أنها لا تملك الحق في السعي إلى تحقيقها باستخدام وسائل عنيفة أو وكلاء لها في أراضي البلدان الأخرى. إن ثمن عظمة القوى الإقليمية والعالمية هو تحمل المسؤولية وتحسين التعاون لكفالة المصالح المشروعة للجميع. وبالنظر إلى موقع أفغانستان الجيوستراتيجي الحساس وتاريخها المضطرب، فضلاً عن تخطيطها في دوامة التطرف العنيف والإرهاب العالميين، فإنها يجب أن تظل رمزا للتعاون الدولي.

وبينما نتداول هنا اليوم، يواصل الإرهابيون والجماعات المتطرفة العنيفة، بما في ذلك داعش وتنظيم القاعدة، تهديد أسس مجتمعنا. ويتعرض كل ما نعتز به - المساواة والديمقراطية والعدالة وحقوق الإنسان - لهجمات عنيفة يومية. ونحن في معركة مستمرة بين الشرعية واللاشرعية، بين الحضارة والظلام. وسنواصل، من جانبنا، كفاحنا الذي يمتد إلى أكثر من عقدين ضد خطر الإرهاب. وسنفعل ذلك كمسألة ذات

المدنيين بأي ثمن. ففوات الأمن الوطنية الأفغانية تعمل بموجب قواعد اشتباك صارمة تستند إلى مبادئ التبرير والتناسب، وتقديم التعويض والدعم لضحايا العنف، وعدم استخدام أي مرفق من المرافق المدنية على الإطلاق لأغراض عسكرية.

وتعاني أفغانستان حاليا أزمة إنسانية ذات أبعاد هائلة. فعدد الأشخاص المشردين داخليا بلغ أعلى مستوى له منذ عام ٢٠٠٢، ولكن معدل العودة الطوعية في إطار برنامج العودة إلى الوطن قد شهد زيادة كبيرة منذ عام ٢٠١٤. بيد أن تدفق الأفغان المتواصل إلى خارج البلد يشكل مصدرا للقلق لأنهم يساهمون في أزمة المهاجرين في أوروبا، ويمثلون ثاني أكبر مجموعة من الوافدين عن طريق البحر الأبيض المتوسط. ومما يفاقم الأزمة أن عدة بلدان أوروبية قد بدأت ترفض طلبات الأفغان المتعلقة باللجوء. وتمثل سياسة حكومتنا في تحسين الأوضاع في أفغانستان حتى يمكننا تهئة الفرص الاقتصادية وتعزيز الأمن، وتحفيز الناس على البقاء والمساهمة في بلدهم. ونحن ندعو أصدقاءنا من المجتمع الدولي إلى العمل معنا بغية تحقيق هذا الهدف.

وإن مكافحة آفة الاتجار بالمخدرات، وقطع الصلة القائمة بين الإجرام والمخدرات هما أولويتان رئيسيتان لنا. ويتضح نجاحنا من النتائج التي خلص إليها تقرير أفغانستان عن المخدرات لعام ٢٠١٥، الذي يؤكد على تحقيق تخفيضات كبيرة في زراعة الأفيون وإنتاجه، وزيادة طفيفة في عمليات مصادرة المخدرات. وسوف نواصل العمل مع المجتمع الدولي بغرض حشد الدعم لخطة العمل الوطنية الأفغانية المعنية بالمخدرات، في سبيل مكافحة خطر المخدرات غير المشروعة.

وما من بلد يمكنه أن يحقق الاعتماد على الذات دون الاكتفاء الذاتي الاقتصادي، وأفغانستان دأبت على اتخاذ تدابير ملموسة للمضي قدما في هذا الاتجاه. وتمشيا مع أهداف التنمية المستدامة، نحن بصدد وضع استراتيجية إنمائية وطنية جديدة،

علينا هائلة وتتجاوز قدرتنا بكثير. إن الاستدامة والتدريب المناسب والتمكين الصحيح والإصلاح والروح المعنوية العالية في صفوف قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية أمر مهم جدا لمواجهة خطر الإرهاب الإقليمي والعالمي. وقد ساهمت الولايات المتحدة والهند والصين والاتحاد الروسي، في الآونة الأخيرة، في توفير أدوات التمكين الصحيحة للقوات الأفغانية. ونتطلع إلى مؤتمر قمة منظمة حلف شمال الأطلسي في وارسو في تموز/يوليه، حيث ستتم مناقشة مسألة استدامة قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية في الأجل الطويل.

وتواصل أفغانستان قطع أشواط في مجال حماية المدنيين وتعزيز حقوق الإنسان، ولا سيما حماية حقوق أطفالنا والتي تظل أولوية لنا على الدوام. وسنستمر في تنفيذ خريطة الطريق نحو الامتثال لمنع تجنيد الأطفال، وقد اعتمدنا بالفعل مبادئ توجيهية وطنية لتقدير السن لضمان وضع حد للممارسات التي تعرض حياة ومستقبل أطفالنا للخطر. ووفرت الزيارة الأخيرة للسيدة ليلي زروقي، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتزاع المسلح، لأفغانستان فرصة ممتازة لإجراء تقييم مباشر للحالة. ويؤتي التزامنا بتمكين المرأة وكفالة المساواة في الحقوق ثماره. وتواصل المبادرات الحكومية المتعددة تشجيع مشاركة المرأة في جميع القطاعات، فيما يساعد تعزيز القوانين القائمة لمكافحة العنف ضد المرأة على خلق مجتمع عادل. وقد شهدنا، في الأشهر الثلاثة الماضية، عدة هجمات ضد المدنيين، بما في ذلك قتل صحفي يتبع شبكة تلفزيون واسعة الانتشار. وأكد الرئيس غني، في أعقاب ذلك الحادث، التزامه بحرية التعبير بإصداره مرسوما يمنع التخويف.

وهناك إرادة سياسية كبيرة لتعزيز التقدم المحرز في السنوات الماضية. ومع ذلك، فإن الثمن الباهظ الذي يدفعه الأفغان بسبب الصراع المفروض عليهم يشدنا إلى أسفل. ولا بد للمجلس ملاحظة أن سياسة حكومتنا تتمثل في حماية

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نال مشروع القرار ١٥ صوتاً مؤيداً. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٢٧٤ (٢٠١٦).

أعطى الكلمة الآن لأعضاء المجلس.

السيد أويارثون مارتشيسي (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان، السيد نيكولاس هاسوم، وفريقه على عملهما الرائع. وأشكر أيضاً السفير صيقل. والوفد الإسباني شعر بسعادة حقيقية للعمل مع البعثة الأفغانية.

لقد اتخذنا للتو القرار ٢٢٧٤ (٢٠١٦) الذي يمدد ولاية بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان مدة سنة أخرى، تمسحياً مع رغبات الحكومة الأفغانية وبالتشاور معها. إن أعضاء المجلس يدركون العصر الجديد الذي بدأ قبل سنة مع عقد التحول، وينوون بالجهود التي تبذل تدريجياً في أفغانستان. ومن خلال هذا القرار الجديد، يؤكد المجلس على هذه النتائج، ويعرب عن رغبته في مواصلة دعم أفغانستان حكومة وشعباً على طريق الإصلاح، والتقدم، والمصالحة الداخلية، والتكامل الإقليمي والعالمي.

إن وفدي يؤيد مضمون البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي في وقت لاحق. وبما أن المجلس أوكل إليّ صياغة القرار الذي اتخذناه للتو، فأود أن أستعرضه بإيجاز.

أولاً، أريد أن أشير إلى لجنة الاستعراض الثلاثية. كما يتذكر الأعضاء أنه تلبية لسلسلة من الشواغل التي أعربت عنها أفغانستان، عمد مجلس الأمن قبل عام، ومن خلال القرار ٢٢١٠ (٢٠١٥)، إلى تكليف لجنة ضمت الحكومة الأفغانية، والأمم المتحدة، والجهات المانحة، بالبحث في دور الأمم المتحدة في البلد وهيكلها وأنشطتها. وخلال مناقشاتنا حول أفغانستان في أيلول/سبتمبر الماضي (S/PV.7526)،

تشكل الوثيقة التوجيهية المعنية باستراتيجيات الأمن، والحكم، والنمو الاقتصادي، والحد من الفقر، والعمالة. وإننا جادون في التصدي للفساد لأنه يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي. وفي هذا الصدد، تعكف الحكومة على تنفيذ عدة استراتيجيات لمكافحة الفساد، وهي بدأت بتنفيذ برامج تكفل الشفافية في مجال التوظيف في قطاع الخدمات العامة ومنع المحاباة.

ومن المتوقع للمؤتمر الوزاري المعني بأفغانستان الذي سينعقد في بروكسل خلال تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ أن يوجه رسالة دعم سياسي قوي لعمليتنا التي تفضي إلى تحقيق الإصلاح وبناء الدولة، والالتزام بالمساعدة الإنمائية تأييداً لعملية الإصلاح في أفغانستان في إطار مساهمة مستحدثة متبادلة، وإيجاد زخم سياسي لتعزيز التعاون الإقليمي. ونحن ندعو الدول الأعضاء إلى المشاركة في هذا المؤتمر بنشاط، لأن الاستثمار في استقرار أفغانستان سيؤدي إلى عوائد في مجال السلامة حول العالم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2016/241، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته إسبانيا.

إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. أطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إسبانيا، أنغولا، أوروغواي، أوكرانيا، السنغال، الصين، فرنسا، فترويلا (جمهورية - البوليفارية)، ماليزيا، مصر، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيوزيلندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان

اتخذتها قوات الأمن الأفغانية في جميع أنحاء إقليم البلد. ونشعر بالقلق بصفة خاصة إزاء التزايد المستمر في عدد الحوادث الأمنية وعدد المدنيين من ضحايا النزاع. ونشعر بالقلق إزاء حالة الأطفال، التي اعتمدت بشأنها الحكومة مؤخرا تدابير تشريعية هامة. ونحن نعرب عن القلق إزاء تهديد حركة الطالبان للصحافة ووسائل الإعلام والعاملين في المجال الإنساني. كما نشعر بالقلق إزاء الزيادة في أسماء التقرير بالهجمات البارزة، مثل الهجوم الذي وقع في كانون الأول/ديسمبر في سفارة إسبانيا في كابول، الذي أودى بحياة فردين من أفراد الشرطة الإسبانية وخمسة مدنيين أفغان.

ويكرر وفد بلدي دعم إسبانيا لأفغانستان في مواجهة جميع تلك التحديات، وفي تنفيذ خطط الإصلاح لديها وفي عمليتها للتكامل الاقتصادي الإقليمي. وبالمثل، نود أن نعرب عن رغبتنا في أن تُمكن العملية الانتخابية التي أعلن عنها هذا العام من تعزيز الديمقراطية الأفغانية، وتحقيق المزيد من التقدم على طريق الاستقرار السياسي والاجتماعي.

ثالثا، أود أن أسلط الضوء على الجهود المتجددة التي بذلتها الحكومة الأفغانية في الأشهر الأخيرة، بدعم من الولايات المتحدة والصين وباكستان من خلال فريق التنسيق الرباعي، من أجل إحراز التقدم في عملية السلام. وفي قرار اليوم، يعرب مجلس الأمن عن دعمه الحاسم لتلك الجهود. ونحن على ثقة بأن الجهود التي بذلها فريق التنسيق الرباعي ستؤدي، وفقا لخارطة الطريق التي وضعت، إلى محادثات السلام المباشرة بين الحكومة الأفغانية والممثلين المأذون لهم بتمثيل حركة الطالبان، بغية العمل على تحقيق وقف الأعمال القتالية وإحلال السلام الدائم. ونشجع جميع الجهات الفاعلة المعنية على المثابرة في جهودها الرامية إلى جعل ذلك ممكنا.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد اقتناع إسبانيا بأن التزام المجتمع الدولي تجاه أفغانستان سيتواصل، مثلما ستتواصل رغباتنا في دعم البلد ومؤسساته ومواطنيه.

أحطنا علما بالوثيقة التي تتضمن التوصيات الناتجة عن هذا الاستعراض (انظر S/2015/713). وفي القرار الذي أُتخذ اليوم، راعى المجلس تلك التوصيات بطريقة بارزة من خلال تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، نشدد على أهمية القيادة والملكية الأفغانية اللتين تقوم عليهما هذه العملية، وعلى تعزيز شرعية بعثة الأمم المتحدة. ومن دون اللجوء إلى التفصيل، أود أن أسلط الضوء على بعض المعلومات الواردة في الوثيقة الختامية الصادرة عن لجنة الاستعراض الثلاثية.

أولا، تمت الإشارة إلى المساعي الحميدة التي تقوم بها البعثة، فضلا عن الحاجة إلى تأكيد دور الأمم المتحدة في تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون، بما في ذلك حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين، وفي مساعدة أفغانستان على الوفاء بالتزاماتها الدولية في هذا الصدد. أخيرا، أشار التقرير إلى أهمية البعد الإنساني للأمم المتحدة، ولا سيما بوصفها الميسر لوصول المساعدات الإنسانية.

ثانيا، إن القرار الجديد يحيط علما بالتدابير الأكثر صلة بالموضوع التي اعتمدتها الحكومة الأفغانية في العام الماضي، ويشير إلى التحديات الرئيسية في السنة المقبلة. وفي هذا الصدد، يجدد ويكرر المجلس دعوته المجتمع الدولي إلى مواصلة دعم أفغانستان؛ ويعرب عن دعمه الثابت لحكومة الوحدة الوطنية وبرنامجهما الإصلاحي؛ ويشير إلى الاجتماعين الهامين اللذين سينعقدان في عام ٢٠١٦: مؤتمر قمة وارسو ومنظمة حلف شمال الأطلسي في تموز/يوليه، والمؤتمر الوزاري الذي سينعقد بالتعاون بين أفغانستان والاتحاد الأوروبي في بروكسل بتاريخ ٤ و ٥ تشرين الأول/أكتوبر.

كما قال الممثل الخاص للتو، فإن آخر تقرير للأمن العام (S/2016/218) يذكر بالصعوبات التي تواجهها الحكومة الأفغانية في تنفيذ برنامج الإصلاح لديها، فضلا عن تدهور الحالة الأمنية على الرغم من الإجراءات الشجاعة والحاسمة التي

وبما أن أمن أفغانستان يرتبط ارتباطاً وثيقاً باستقرار البلد وتقدمه الاقتصادي والسياسي، يجب على المجتمع الدولي مواصلة تقديم دعمه الكامل إلى الحكومة الأفغانية لكي تنفذ خطة الإصلاح الطموحة لديها، بقيادة الرئيس غني والرئيس التنفيذي عبد الله.

وتظل الحوكمة والتنمية عنصرين حاسمين للاستقرار والتقدم؛ ولذلك، نشجع الحكومة الأفغانية على الاستمرار في ملء المناصب القيادية الرئيسية في الحكومة، وتنفيذ خططها للاعتماد على الذات من خلال الالتزامات بالإصلاح من خلال إطار المساءلة المتبادلة، وتحقيق التقدم نحو الإصلاح الانتخابي. ونرحب بالتوصيات التي أعلنتها اللجنة الخاصة للإصلاح الانتخابي، لأنها تمثل خطوة هامة في تعزيز ثقة الجمهور في العملية الانتخابية وفي المؤسسات الديمقراطية.

وما زلنا نعتقد أن لانتفاخ الحكومة على جميع القطاعات الرئيسية للمجتمع أهمية حاسمة، لأن الذين يشعرون بأنهم مستبعدون من الأرحح أن يقوضوا حكومة الوحدة الوطنية ويعززوا المزيد من عدم الاستقرار. وبناء على ذلك، نشيد ونؤيد بقوة جهود الحكومة الأفغانية الرامية إلى تعزيز عملية السلام والمصالحة مع حركة الطالبان وسائر الجماعات المسلحة. وعلاوة على ذلك، نرحب بالدعم من الشركاء الإقليميين من أجل تعزيز هذه المبادرة التي يقودها ويتولى زمامها الأفغان. وسواصل العمل عن طريق فريق التنسيق الرباعي من أجل الاضطلاع بدورنا في النهوض بعملية السلام.

وعلى الصعيد الاقتصادي، نرحب بجهود الرئيس غني الرامية إلى زيادة الترابط الإقليمي. كما نشي على الحكومة على زيادتها الكبيرة في تحصيل الإيرادات في عام ٢٠١٥. ويظل بطء النمو الاقتصادي مصدر قلق بالغ، ونشجع الحكومة على اتخاذ الخطوات اللازمة لتحسين مناخ الاستثمار للشركات الأجنبية والمحلية على حد سواء.

السيدة سيسن (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام هايسوم التقرير على معلوماته المستكملة وعلى ما قام به من عمل شاق خلال الأشهر الأخيرة. كما أشكر السفير سايكال على ملاحظاته هذا الصباح.

ما زالت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان مكسبا حاسما لمجلس الأمن والحكومة الأفغانية. ونحن نتطلع إلى أن يتواصل نطاق الدعم الواسع الذي تحظى به. واليوم أود أن أتطرق بإيجاز لثلاثة مجالات رئيسية، وهي الخسائر المستمرة التي يتكبدها السكان المدنيون، والإجراءات التي يجب اتخاذها لكفالة تحقيق التقدم الاقتصادي والسياسي، وأهمية اتخاذ المجلس لإجراء بغية تحديد ولاية البعثة، التي لا تزال تضطلع بدور بالغ الأهمية في توجيه الحكومة خلال هذه الفترة الصعبة.

وقد سلطت الإحاطة الإعلامية التي قدمها الممثل الخاص هايسوم الضوء مرة أخرى على أن هذا النزاع ما زال يتسبب للسكان المدنيين في خسائر كبيرة. وقد كان عام ٢٠١٥ صعبا على نحو خاص، باتباع العناصر المناوئة للحكومة لأساليب وحشية واستخدامها العشوائي للعنف، مما رفع عدد الإصابات في صفوف المدنيين إلى مستويات قياسية. وفر مئات الآلاف من المواطنين القادرين بدنيا من البلد المضطرب ملتجئين للجوء في أماكن أخرى. ونحن نشجع قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية على الاستمرار في تطوير قدرتها التشغيلية وبذل قصارى جهدها للحد من الخسائر في صفوف المدنيين.

وكما لاحظ الممثل الخاص للأمين العام أيضا، ربما لم تتعرض أي فئة للمعاناة أكثر مما تعرض له أشد الأفغان ضعفا - الأطفال - الذين كان من بينهم للأسف عدد كبير من خسائر العام الماضي، والذين لا يزالون يُستغلون من جانب العناصر المناهضة للحكومة.

والتطورات في الحالة العسكرية والسياسية في أفغانستان تثير بالغ القلق. وقد تزايد على نحو كبير في الآونة الأخيرة النشاط القتالي من جانب حركة الطالبان، فضلاً عن الجماعات الإرهابية الأخرى.

ومن بين المواضيع المثيرة للقلق جدا تنامي نفوذ المجموعات التابعة لتنظيم الدولة الإسلامية في أفغانستان وتزايد أعدادها وجهودها الرامية إلى ضم جماعات المعارضة المسلحة الأخرى في شمال البلد. وقد لاحظنا بقلق الاعتداءات والهجمات الإرهابية الأخيرة على ممثلين دبلوماسيين لحكومات أجنبية في أفغانستان. ولا نجد مفراً من الاستنتاج بأن أنشطة فريق التنسيق الرباعي، والذي أنشئ قبل بضعة أشهر لتيسير إجراء محادثات مباشرة بين كابل وحركة طالبان، لم تسفر للأسف عن نتائج واضحة للعيان. ومن الدلائل الواضحة على ذلك البيان الذي أصدرته طالبان بشأن رفضها استئناف مفاوضات السلام حتى تلي الحكومة الأفغانية شروطها المسبقة التي أعلنتها من قبل، وفي هذه الحالة، لا يمكن أن تكون هناك أي إمكانية لبدء عملية سلام ناجحة. ولكن من دون محادثات سلام كاملة ووضع حد للعمل العسكري، فإن معاناة الشعب الأفغاني ستستمر.

ومن جانبنا، فإننا نؤيد سياسة الحكومة الأفغانية في ما يتعلق بتحقيق المصالحة الوطنية. ونحن على استعداد للمساعدة في دفع عملية التفاوض، بما في ذلك من خلال إظهار نهج مرن حيال المسائل المتعلقة بعمل نظام العقوبات المفروضة على طالبان من قبل اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١). ونحن على استعداد لبناء شراكة بناءة مع القيادة الأفغانية من أجل الحفاظ على مسار الاستقرار والاستقلال في البلد وتخليصه من الإرهاب والاتجار بالمخدرات. وفي رأينا، إن مفتاح الاستقرار في أفغانستان يتمثل في قوات الأمن الوطني الجاهزة للقتال، والتي يجب أن تكون قادرة على كفالة السلام والاستقرار في بلدها بشكل مستقل.

وفي عام ٢٠١٦، ستتاح الفرصة للمجتمع الدولي لتجديد المساعدة الأمنية والإنمائية لأفغانستان في مؤتمر قمة منظمة حلف شمال الأطلسي في وارسو في تموز/يوليه وفي الاجتماع الوزاري في بروكسيل بشأن التنمية في تشرين الأول/أكتوبر. ونشجع الدول على استدامة التزاماتها بتقديم المساعدة المالية والأمنية خلال عقد التحول.

وأود أن أختتم بياني ببعض الكلمات عن أهمية البعثة. إننا نتفق مع تقييم لجنة الاستعراض الثلاثية بأن أفغانستان ما زالت تحتاج إلى مساعدة دولية كبيرة؛ ومن الضروري أن يحقق البلد الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني. وتمثل البعثة إصرارنا المشترك على أن نكون شريك أفغانستان. وبتحديد المجلس لولاية البعثة، فإنه يبدي مرة أخرى التزامه الجماعي تجاه أفغانستان والشعب الأفغاني.

ونشكر الممثل الخاص هيسوم مرة أخرى، ونؤكد من جديد دعمنا لجهوده المستمرة من أجل ضمان وفاء البعثة على نحو فعال بولايتها، وهي ممارسة المساعي الحميدة، وتعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون، وتنسيق المساعدة الإنسانية ودعم الجهات المانحة، ومكافحة المخدرات.

وفي مواجهة عقبات هائلة، قطعت الحكومة الأفغانية خطوات جبارة نحو تحقيق أهدافها المعلنة؛ لكن هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به. ولا بد أن تواصل الحكومة تركيزها على المهام المقبلة. ويجب أن يواصل المجتمع الدولي تعزيز جهود أفغانستان بالدعم التقني والمالي والمعنوي.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):

نحن ممتنون للممثل الخاص للأمين العام هيسوم على إحاطته الإعلامية عن الحالة في أفغانستان. لقد استمعنا باهتمام إلى البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لجمهورية أفغانستان الإسلامية، السيد محمود سايكال.

والعالم بشكل عام. وإلى جانب الضرر المباشر الذي يسببه، فإن إنتاج المخدرات يوفر للإرهاب مورداً مالياً كبيراً. وفي هذا الصدد، نعتقد أنه من الضروري تكثيف جهود المجتمع الدولي لمكافحة الاتجار بالمخدرات في أفغانستان. وليست لدينا أي أوهام بشأن البيانات المنشورة في عام ٢٠١٥ والتي تبين حدوث انخفاض كبير في إنتاج الأفيون في أفغانستان، ونعزو هذه الأرقام إلى التغيير في منهجية تقييم مستوى إنتاج المخدرات.

نلاحظ تزايد الوعي في جميع أنحاء العالم بأهمية السياق الإقليمي في التوصل إلى تسوية في أفغانستان، وزيادة عدد من المحافل الإقليمية التي تركز على مسألة أفغانستان. ونعتقد أيضاً أن من المهم ضمان قيام الجهات الفاعلة الإقليمية بدور حاسم في هذه الأنشطة. وفي هذا السياق، لدينا بعض الشكوك حول عملية اسطنبول، المعروفة أيضاً باسم "قلب آسيا". ونعتقد أنها لا تعدو أن تكون منبرا للحوار يهدف إلى توليد أفكار جديدة ولا ينبغي أن تكرر عمل المنظمات الإقليمية القائمة.

ونحن نعتقد أن الجهود المبذولة لمساعدة أفغانستان يجب أن تشمل أساساً على تعزيز عمل الهياكل القائمة، وفي مقدمتها منظمة شنغهاي للتعاون التي تضم تقريباً جميع بلدان المنطقة، بما فيها أفغانستان، وذلك بصفة أعضاء ومراقبين وشركاء في الحوار. ونرحب بطلب أفغانستان الرسمي للحصول على مركز العضوية في منظمة شنغهاي، الذي قدمه الرئيس غني خلال لقائه مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين على هامش مؤتمر قمة المنظمة في أوسا. ونرى أن هناك إمكانات ممتازة لتعزيز التفاعل في مجال مكافحة الإرهاب والمخدرات بين أفغانستان ومنظمة شنغهاي ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي.

السيد أبو العطا (مصر): بداية، نتقدم بجزيل الشكر للسيد نيكولاس هايسوم، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، على إحاطته الإعلامية المفصلة والمفيدة، كما نعرب عن خالص التقدير

في شباط/فبراير، قمنا بشحن إمدادات من الأسلحة والذخائر - ١٠.٠٠٠ بندقية هجومية من طراز كلاشينكوف وأكثر من ٢ مليون طلقة خرطوش - إلى أفغانستان مجاناً. وسنستمر في مساعدة كابل لإعداد وتدريب قوات الأمن الأفغانية، وفقاً لسياسات السلطات الروسية المختصة، سواء على أساس ثنائي أو بالتعاون مع شركائنا الدوليين، بغض النظر عن التغيير الذي حدث في موقف الولايات المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) وعدد من البلدان الغربية حيال تنفيذها لمشاريع مشتركة مع روسيا تهدف إلى مساعدة أفغانستان.

ونحن نعتبر بعثة الدعم الوطيد الحالية التابعة للناتو خلفاً مباشراً للقوة الدولية للمساعدة الأمنية التي لم تتمكن من إكمال المهام التي كانت مسندة إليها على مدى فترة ١٢ عاماً من ٢٠٠٢ إلى ٢٠١٤. وعلى الرغم من ذلك، أيدنا اتخاذ مجلس الأمن في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ للقرار ٢١٨٩ (٢٠١٤)، بشأن إطلاق بعثة الدعم الوطيد، على افتراض أن قادة الناتو سيستمرون في رفع تقارير إلى مجلس الأمن عن أنشطة بعثتهم المتعلقة بالوضع في أفغانستان. وفي ضوء نتائج مؤتمر قمة الناتو في ويلز وتوقيع كابل على اتفاقات أمنية مع واشنطن ومع الناتو بشأن مركز القوات واعتبار التحالف والولايات المتحدة المورد الرئيسي للقوات لبعثة الناتو في أفغانستان، فإنه يتحمل الآن مسؤولية أكبر عن تدريب قوات الأمن الوطنية الأفغانية والتعامل مع الحالة الأمنية في أفغانستان. ومن المهم للغاية أيضاً ألا تكون أفغانستان مصدر تهديدات أمنية لبلدان ثالثة. ونحن لا نجد مناصاً من الاستنتاج بأن بعثة الناتو الجديدة لم تحقق أهدافها المعلنة أيضاً. فقد تكبدت وحدات قوات الأمن الوطني الأفغانية خسائر كبيرة في القتال ضد المعارضة وأظهرت عدم القدرة على صد هجماتها بصورة فعالة.

إن المخدرات التي يتم إنتاجها بكميات كبيرة في أفغانستان تشكل تهديداً خطيراً لاستقرارها وللاستقرار المنطقة المحيطة

وسطوته وقدراته شرق البلد. إنه الورم السرطاني الذي ينبغي مكافحته ومحاربه واستئصاله أينما وجد، وذلك في إطار المنظومة الدولية لمكافحة الإرهاب. وفي السياق ذاته، فإن مصر تؤكد استعدادها المستديم لتدريب عناصر من الجيش والشرطة الأفغانيين من خلال دورات متخصصة عالية المستوى، خاصة وأن مصر بعيدة عن الانخراط في أي صراعات داخل أفغانستان وليس لها مصلحة سوى تحقيق الأمن والاستقرار في شتى أرجاء أفغانستان عبر مساعدة الجيش الوطني الأفغاني في حربه ضد التنظيمات الإرهابية المختلفة. وبالتالي، نأمل في العمل على تكريس عمليات التعاون الثلاثي في هذا المجال الحيوي بحيث تقوم الأطراف المانحة بتوفير التمويل اللازم لتغطية تكاليف تلك الدورات المتخصصة.

ترحب جمهورية مصر العربية بالمبادرات الإقليمية في هذا السياق، وخاصة الإعلان الختامي الصادر عن المؤتمر الوزاري الخامس لمبادرة "قلب آسيا - عملية اسطنبول" والذي انعقد في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ في إسلام آباد تحت عنوان "توطيد التعاون من أجل مكافحة التهديدات الأمنية وتعزيز الاتصال في منطقة قلب آسيا". أما على الصعيد الدولي، فنشير كذلك إلى أهمية التناول المكثف والفعال للملف الأفغاني في إطار المحافل ذات الصلة، وعلى رأسها المؤتمر الوزاري الأوروبي بشأن أفغانستان المقرر انعقاده يومي ٤ و ٥ تشرين الأول/أكتوبر في بروكسل.

ختاماً، تتابع مصر عن كثب تطورات الأوضاع الأمنية والسياسية في أفغانستان، إيماناً منا بوحدة الهدف المنشود لتعزيز قدرة هذه الدولة التي عانت كثيراً على مدار العقود للتغلب على تحديات صعبة، وصولاً إلى تحقيق السلام والاستقرار والأمن والتنمية المستدامة في ربوع البلد.

السيدة أدنين (ماليزيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أضم صوتي إلى المتكلمين السابقين في الإعراب عن الشكر للممثل الخاص للأمين العام نيكولاس هايسوم، على إحاطته

لوفد إسبانيا في ضوء الجهود الكبيرة المبذولة لإعداد وتحديث قرار تمديد مهمة وولاية البعثة (القرار ٢٢٧٤ (٢٠١٦)). وترحب مصر بتوافق آراء أعضاء المجلس الموقر بشأن هذا القرار الهام، مؤكدين دوماً على الدور المحوري لمجلس الأمن وبعثة الأمم المتحدة في أفغانستان.

في ضوء تلازم المصالح ودواعي الاستقرار بين منطقتي آسيا الوسطى والشرق الأوسط، فإن مصر على الدوام تساند الحكومة الأفغانية في حربها ضد الإرهاب وجهودها الحثيثة من أجل بسط سيطرتها وسيادتها على كامل أراضيها. كما ندعم سلطات أفغانستان في مساعيها السياسية والاجتماعية من أجل إحلال الأمن وتحقيق التنمية والرخاء لجميع الشعب الأفغاني. كما نشدد على أن الاتجار غير المشروع بالمخدرات يشكل خطراً على الاستقرار والأمن في أفغانستان ومنطقة آسيا الوسطى برمتها. وفي هذا الصدد، نؤكد على أهمية التنسيق الوثيق، إقليمياً ودولياً، مع السلطات الأفغانية في إطار مكافحة الاتجار بالمخدرات التي لا يمكن فصلها عن جهود مكافحة الإرهاب باعتبار المخدرات أحد المصادر الرئيسية لتمويل الجماعات الإرهابية والمليشيات المسلحة. ولا يفوتنا في هذا الصدد أن نشيد بجهود مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وكذا المنظمات الإقليمية ذات الصلة في مساعدة أفغانستان لمعالجة هذه المعضلة التي تؤثر سلباً على جهود التنمية ومساعي إحلال السلام في منطقة آسيا الوسطى عموماً.

وفي إطار الأمم المتحدة واستناداً إلى تقرير الأمين العام الصادر في أيلول/سبتمبر الماضي حول أفغانستان (S/2015/684) وكذلك قرار الجمعية العامة الأخير بشأن الحالة في أفغانستان (70/77)، الصادر في كانون الأول/ديسمبر الماضي، والقرار الذي اتخذته مجلس الأمن اليوم، فإن المجتمع الدولي يستشعر دقات ناقوس الخطر بسبب التنامي المستمر لتواجد تنظيم داعش داخل أفغانستان، بل وتمكن هذا التنظيم الإرهابي من تعزيز رفقته

وكما أبرز في تقرير الأمين العام (S/2016/218)، فإن وقوع خسائر في صفوف المدنيين يبلغ عددها ١١ ٠٠٠ شخص في العام الماضي يمثل أكبر عدد مسجل للضحايا المدنيين منذ عام ٢٠٠٩. ولا غرابة في أن الأطفال لا يزالون يعانون على نحو غير متناسب نتيجة للصراع المستمر، إذ يمثلون ما يقرب من ثلث جميع الإصابات بين المدنيين في أفغانستان. وتوصل الفريق العامل المعني بالأطفال والتزاع المسلح في الآونة الأخيرة إلى استنتاجاته بشأن الحالة في أفغانستان، وبعثت تلك الاستنتاجات برسائل واضحة إلى جميع أطراف النزاع والمجتمع الدولي بخصوص التدابير اللازمة للحفاظ على أمن ورفاه الأطفال في أفغانستان. وتثني ماليزيا على التزام الحكومة الثابت بحقوق الطفل وحمايتهم، بما في ذلك عن طريق إنهاء ومنع تجنيد الأطفال في الشرطة الوطنية الأفغانية من خلال التنفيذ الكامل لخطة عملها وخريطة طريقها. نشيد أيضا بالتدابير الإيجابية العديدة المتخذة بالفعل، ونشجع بقوة استمرار التقدم المحرز في التنفيذ، لا سيما بالنسبة للشرطة المحلية.

غير أن العديد من التحديات والأخطار ما زالت تواجه أصغر مواطني البلد، لا سيما التهديد الخطير على حياتهم. بلغ عدد الأطفال الذين قتلوا خلال ثلاثة أشهر من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، ١٤٤ طفلا وأصيب ٤١٨ طفلا. المدارس والمستشفيات ما زالت أهدافا للهجمات، مما يمنع إمكانية الوصول الآمنة إلى التعليم والمرافق الطبية. وتستمر الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة، بما فيها الجماعات المتطرفة العنيفة، بتجنيد الأطفال في صفوفها من خلال التلاعب أو الإكراه بسبب الفقر. ونحن نشعر بقلق بالغ إزاء هذه الظاهرة وما نتج عنه من احتجاز للأطفال المرتبطين بتلك الجماعات المسلحة. ونرى أنه سيكون من المفيد النظر في تدابير بديلة، مثل برامج إعادة التأهيل وإعادة الإدماج، التي تسمح بإدماج هؤلاء الأطفال بوصفهم أفرادا منتجين في المجتمع، ومن ثم الحد من الوصم.

الإعلامية، وللممثل الدائم لأفغانستان، السفير سايكال، على البيان الذي أدلى به.

إذ تكمل أفغانستان السنة الأولى من عقد التحول، يسر ماليزيا أن تشهد الالتزام الثابت والجهود الجارية التي تبذلها الحكومة الأفغانية في تنفيذ برنامج الإصلاح، ولا سيما في مجالات الأمن والاقتصاد والحكومة والتنمية، على النحو الوارد في الوثيقة "تحقيق الاعتماد على الذات: الالتزام بالإصلاح والشراكة المتجددة". كما يسرنا أن نلاحظ المناخ الإيجابي المتزايد في المنطقة تأييدا لعملية السلام والمصالحة التي تقودها أفغانستان وتملك زمامها. وفي هذا السياق، ترحب ماليزيا بإنشاء فريق التنسيق الرباعي بشأن عملية السلام والمصالحة في أفغانستان، واعتماده خريطة طريق تبين الخطوات تجاه عملية السلام. ونؤكد من جديد أن التوصل إلى تسوية سياسية سلمية هو السبيل الوحيد لتحقيق السلام الدائم والاستقرار في البلد، والأمل في التعجيل بعقد محادثات سلام مباشرة بين الحكومة الأفغانية وحركة طالبان.

وتولي ماليزيا دائما أهمية الدعم والتشجيع والمساعدة باستمرار من المجتمع الدولي لحكومة أفغانستان خلال هذه الأوقات العصيبة. وفي هذا الصدد، يشجعنا أن نلاحظ مختلف المبادرات الدولية والإقليمية، مثل عملية قلب آسيا - اسطنبول، ومؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي بشأن أفغانستان. نحن نتطلع أيضا إلى مؤتمر قمة وارسو ومؤتمر بروكسل بشأن التنمية المعقود على المستوى الوزاري، المقرر عقدهما في تموز/يوليه وتشرين الأول/أكتوبر، على التوالي. ويحدونا الأمل في أن تكمل هذه المبادرة جهود الإعمار والتنمية التي تبذلها الحكومة الأفغانية. ومع ذلك، فإننا نعترف بأن الحكومة لا تزال تواجه تحديات كبيرة في جهودها الرامية إلى إعادة بناء البلد. ومما يبعث على القلق بوجه خاص الحالة الأمنية الخطيرة وما لها من أثر مدمر على المدنيين الأفغان.

للحالة في أفغانستان في الوقت الذي أكمل فيه البلد عامه الأول من عقد التحول من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠٢٤، الأمر الذي يؤيده وفد بلدي تأييدا كاملا. أشكر الوفد الإسباني على الجهود التي يبذلها، والسيد هايسوم على الجودة العالية للتقرير الذي عرضه (S/2016/218).

كما أغتنم هذه الفرصة لأشيد إشادة تستحقها عن جدارة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على عملها المميز الذي تقوم به غالبا في ظروف أمنية صعبة. لقد صوت وفد بلدي مؤيدا للقرار ٢٢٧٤ (٢٠١٦) الذي اتخذته مجلس الأمن اليوم بهدف تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لسنة واحدة. وأرحب بالتقدم الكبير المحرز وأبرزه، والفضل يعود للعمل المشترك الذي تقوم به الحكومة الأفغانية، وبعثة الدعم الوطني التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي التي تولت زمام الأمور من القوة الدولية للمساعدة الأمنية، والفريق القطري للأمم المتحدة، والأطراف الدولية الفاعلة الأخرى.

كما ينبغي أن نشي على كل الشركاء الدوليين لأفغانستان الذين يواصلون الالتزام من أجل استقرار البلد وأمن سكانه. أما بالنسبة للشركاء الفنيين والماليين والجهات المانحة السخية الأخرى، فإننا نحثهم على مواصلة الجهود من أجل إعادة إعمار أفغانستان وتنميتها.

لقد أحرزت أفغانستان تقدماً ملحوظاً، خاصة من خلال إنشاء مجموعة التنسيق الرباعية، والخطوات المتخذة فيما يتعلق بإلحاق الأطفال بالمدارس ومكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات، فضلاً عن تقديم اللجنة الخاصة المعنية بالإصلاح الانتخابي لتوصياتها. غير أنه ما زالت هناك تحديات جمة، ومنها تدهور الوضع الأمني، وخاصة التهديد الإرهابي المتزايد، والتباطؤ في تنفيذ الإصلاحات الانتخابية قبل إجراء الانتخابات المحلية والبرلمانية، وحماية حقوق الإنسان وكفالة احترام القانون الإنساني الدولي.

وسيعقد مستقبل أفغانستان في يوم من الأيام بأيدي أطفالها. وبالتالي، يشكل التركيز على حماية الأطفال أثناء الصراع استثماراً سليماً. ويشكل الدعم من المجتمع الدولي أمراً حيوياً في هذا المسعى الطويل الأجل، ونشجع استمرار التعاون بين حكومة أفغانستان والأمم المتحدة، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، والممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والتزاع المسلح، وكذلك مع الشركاء الثنائيين ومتعددي الأطراف في هذا الصدد.

وأخيراً، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بالسيد هايسوم وكامل فريق بعثة الأمم المتحدة لجهودهم التي لا تعرف الكلل في ظل ظروف صعبة. ونحن مقتنعون بأن الأمم المتحدة، مع الاحترام الكامل لمبدأ سيادة البلد، ستواصل القيام بدور حاسم ومُسهم في سبيل تحقيق عقد التحول لأفغانستان. كما أود أن أرحب بعمل لجنة الاستعراض الثلاثية المعنية بالأمم المتحدة في أفغانستان، التي وفرت لنا معلومات قيمة من أجل زيادة تعزيز مشاركة الأمم المتحدة مع حكومة أفغانستان.

وبالنظر إلى المرحلة الحرجة التي تمر بها أفغانستان، ولأهمية دور بعثة الأمم المتحدة، نؤيد تمديد ولاية البعثة لمدة ١٢ شهراً. ونحن على ثقة بأن البعثة في إطار ولايتها الموطدة والمركزة، ستتمكن من مساعدة الحكومة الأفغانية في تحقيق تطلعاتها نحو تحقيق الوحدة الوطنية والاستقرار الدائم. كما نشكر إسبانيا على جميع عملها الشاق الذي ساهم في اتخاذ القرار ٢٢٧٤ (٢٠١٦) بالإجماع اليوم.

أود أن أختتم بياني بالتأكيد مجدداً على دعم ماليزيا الثابت لجهود المصالحة وإعادة الإدماج التي تضطلع بها حكومة أفغانستان، في سياق احترام ديمقراطية البلد ودستوره واللاعنف وحقوق جميع الأفغان.

السيد سيس (السنغال) (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الوفد السنغال، أرحب بهذه الفرصة لمعالجة المسألة الهامة

وأفغانستان لإنشاء مجموعة التنسيق الرباعية، وهو الشكل الذي تم اختياره لدعم محادثات السلام. وفي هذا السياق، أود أن أثنى على الزخم الإقليمي الذي تهيأ من خلال أفغانستان والبلدان المجاورة والشركاء الدوليين مما سمح بعقد المؤتمر الوزاري الخامس لعملية قلب آسيا في إسلام آباد في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، والاجتماع السابع عشر لمجموعة الاتصال الدولية المعنية بأفغانستان، المعقود في برلين في ٣ شباط/فبراير ٢٠١٦. كما أدى ذلك إلى الإعلان المشترك الذي اعتمدته إيران وأفغانستان في وقت سابق من هذا العام. والاستعداد الذي أبدته أفغانستان وباكستان لتكثيف التعاون بينهما في مجالات أمن الحدود والتجارة ومكافحة الإرهاب أمر يستحق الثناء، وإسهامه في تحقيق السلام مع طالبان يظل بالغ الأهمية.

وفي ضوء تعقد عملية السلام والوقت الذي قد تستغرقه، لا بد من ضمان استمرار تواجد القوات الدولية بغية مواصلة الجهود الجارية لتعزيز قدرات قوات الأمن الأفغانية في سياق يتسم بالتهديد الذي تمثله شبكة حقاني وتنظيم القاعدة والدولة الإسلامية في ذلك البلد. وعلاوة على ذلك، يرى وفدي أنه من الأهمية بمكان تعزيز التعاون بين لجنة الجزاءات المعنية بمجموعة الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وحركة طالبان ولجنة مكافحة الإرهاب من أجل إحباط أي عمل من شأنه أن يعرقل عملية السلام.

ختاماً، أود التأكيد مجدداً على دعم السنغال الكامل للأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي حددتها الحكومة الأفغانية بغية إقامة أفغانستان مستقرة ومزدهرة تعيش في وئام تام مع جيرانها.

السيد يوشيكافا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): بداية، أود أن أعرب عن امتناني للسيد نيكولاس هايسوم، الممثل الخاص للأمين العام، لجهوده الدؤوبة في كابل وإحاطته الإعلامية الشاملة التي قدمها اليوم. وقد استوقفتني بشكل خاص

ولا تزال التطورات في مجال الأمن وعلى الصعيد السياسي مبعث قلق شديد، ويدل على ذلك إعلان أحد فصائل طالبان مؤخراً الانسحاب من المحادثات مؤقتاً، وتباطؤ العملية السياسية التي تواجه صعوبات أصلاً. وشدة النزاع واتساع نطاقه لا يزال لهما أثر فظيع على المدنيين، وخاصة النساء والأطفال. وكما يشير التقرير المعروض علينا، فقد ارتفع عدد ضحايا النزاع في عام ٢٠١٥ بنسبة ٤ في المائة مقارنة بالعام السابق. وفي عام ٢٠١٥، توفي أكثر من ٣٠٠٠ طفل في أفغانستان، بزيادة بلغت نسبتها ١٤ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٤، وهو ما يمثل خسارة فادحة لم يسبق لها مثيل منذ عام ٢٠٠٩. ويضاف إلى ذلك صعوبات الحصول على المساعدة الإنسانية والتعليم، إلى جانب تجنيد الأطفال والاعتداء الجنسي والأفعال المقيتة الأخرى، التي يدينها وفدي بشدة، بالطبع.

وعلى الصعيد الإنساني، فإن عدد الأشخاص العائدين طوعاً - ٤٦٣ ٥٨ شخص - يقابله عدد قياسي من المشردين داخلياً - ٣٣٥ ٠٠٠ شخص في عام ٢٠١٥. كما أن ٢١٣ ٠٠٠ لاجئ أفغاني قد توجهوا إلى أوروبا، وهو ما يمثل أكبر مجموعة من اللاجئين بعد أولئك القادمين من سوريا - وكل ذلك يبين مدى فداحة التحديات التي نواجهها.

ونحن نرحب بالعمل الذي تقوم به الحكومة الأفغانية، بدعم من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، من أجل حماية الأطفال وتحسين رفاههم. وندعو أصحاب الشأن كافة إلى مواصلة الجهود من أجل مساعدة المدنيين. ونود الإشارة إلى أن حماية المدنيين في النزاعات مسؤولية تقع على عاتق أطراف النزاع، وفقاً للقانون الإنساني الدولي.

وهذا يقودني إلى التأكيد على الحاجة الملحة إلى الاضطلاع بعملية سلام شاملة بين الحكومة وطالبان، بدعم من المجتمع الدولي، وخاصة البلدان المجاورة. ولذلك، نرحب السنغال بالاتفاق الذي أبرمته الصين وباكستان والولايات المتحدة

سجل رقماً قياسياً - أكثر من ١١ ٠٠٠ شخص بين قتل وجريح. وقد تطرق كثير من المتكلمين السابقين إلى تلك النقطة. وفي ظل الوضع الأمني المتدهور، ترحب اليابان بإنشاء مجموعة التنسيق الرباعية التي تضم أفغانستان والصين وباكستان والولايات المتحدة. وتركز تلك المجموعة جهودها على عملية السلام والمصالحة الأفغانية واستئناف المحادثات المباشرة بين الحكومة الأفغانية وحركة طالبان، ونأمل أن تفضي تلك الجهود إلى تحسن كبير في الأوضاع الأمنية في أفغانستان.

ومن واقع تجربتي الشخصية كأول ممثل خاص لليابان في أفغانستان وباكستان، ما من حل واحد يصلح للجميع لأفغانستان. وجهود مجموعة التنسيق الرباعية محل تقدير كبير، ولكن عملية السلام والمصالحة ليست الرد الوحيد للتحديات الجمة التي تواجهها حكومة الوحدة الوطنية.

والتأخير في بدء محادثات مباشرة ينبغي ألا يكون ذريعة لعدم إحراز تقدم في مجالات رئيسية أخرى، مثل مكافحة الفساد والحكم الرشيد وسيادة القانون وحقوق الإنسان. ومرة أخرى، فإن الكلمة الرئيسية تتمثل في "التنفيذ".

ومجلس الأمن يجتمع كل ثلاثة أشهر لمناقشة الحالة في أفغانستان ويعتمد القرارات بين الحين والآخر. ولكن بالنظر إلى خطورة التحديات التي تواجهها أفغانستان، يبدو هذا النهج عملاً اعتيادياً. فماذا يمكن أن يفعل مجلس الأمن أكثر من ذلك لدعم جهود بعثة الأمم المتحدة وحكومة أفغانستان؟ هذا السؤال طالما طرحته.

أعتقد أنه يمكن لمجلس الأمن أن يستكشف إمكانية قيام بعثة للمجلس بزيارة أفغانستان. بالطبع، علينا أن ندرس مختلف عناصر هذا الاقتراح، مثل توقيت البعثة والحالة الأمنية وما هي الرسائل التي نود توجيهها للبلد. ولكن أعتقد أن بعثة مجلس الأمن يمكن أن تمثل فرصة طيبة لتوجيه رسالة قوية لدعم

النقطة التي أشار إليها من أن عام ٢٠١٦ سيكون عام البقاء. وأود أيضاً أن أعرب عن خالص تقديري للسفير أويارزون مارشيسي، ممثل إسبانيا، وزملائه لإدارتهم المشاورات بشأن القرار الذي اتخذ بالإجماع قبل لحظات على نحو فعال. وأنا ممتن أيضاً للسفير سايكال، ممثل أفغانستان، على بيانه.

لقد لاحظت أن لدينا اليوم ٢٨ متكلماً، وأنا المتكلم التاسع فحسب، والساعة الآن ١١/٣٠ بالفعل. وسوف ألتزم بقاعدة الدقائق الخمس التي حددها مجلس الأمن.

منذ أن انضمت اليابان إلى مجلس الأمن في كانون الثاني/يناير، مافتتت أشدد على أهمية تنفيذ القرارات. فقرارات مجلس الأمن لا تكون فعالة إلا حين يجري تنفيذها. وأنا أود مناقشة الكيفية التي تنفذ بها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ولايتها.

والقرار ٢٢٧٤ (٢٠١٦) يصف ولاية بعثة الأمم المتحدة بشكل مفصل، وبالتالي، لن أخوض في تلك التفاصيل الآن. ولكن، لا بد لي أن أقول إن البعثة تنفذ ولايتها في ظروف صعبة للغاية. وتؤدي البعثة دوراً مهماً في تقدم الإصلاح الانتخابي ودعم اللجنة الخاصة للإصلاح الانتخابي. وكما يشير تقرير الأمين العام (S/2016/218)، فقد لمسنا تقدماً في هذا المجال. ومازلنا نذكر الارتباك الذي شاب الانتخابات الرئاسية الأفغانية في عام ٢٠١٤ نتيجة لعدم وجود هيكل انتخابي قوي. ونحن على يقين من أن جهود البعثة ستضمن تماماً إجراء انتخابات شاملة وشفافة وذات مصداقية في المستقبل.

لقد كان من أولويات اليابان تعزيز قدرة أفغانستان للحفاظ على الأمن. واليابان نفذت التزاماتها بالكامل من خلال تقديم المساعدة لبناء قدرات الشرطة الوطنية الأفغانية وتوفير المرتبات لأفرادها. وبالرغم من الدعم القوي الذي تقدمه اليابان والجهات المانحة الدولية الأخرى، لا يزال الوضع في أفغانستان يفتقر إلى الاستقرار. وعدد الخسائر في صفوف المدنيين في عام ٢٠١٥

لذلك، أنهى أفغانستان على انضمامها مؤخراً إلى منظمة التجارة العالمية والتقدم الذي أحرزته في إطار برنامج صندوق النقد الدولي. تلك خطوات أساسية لتهيئة الفرص، خطوات من شأنها دمج أفغانستان في شبكات التجارة الدولية والإقليمية المربحة، ولكن لا تزال هناك تحديات جمة، وعلى حكومة الوحدة الوطنية أن تضع استراتيجية واضحة بشأن الإصلاح الاقتصادي لتأمين النمو على المدى الطويل. ويحدوني الأمل في أن يغتنم قادة أفغانستان الزخم الذي تولد مؤخراً لجعل ذلك حقيقة واقعة.

وإذ أنتقل إلى النقطة الثانية، من الواضح أن الاقتصاد لا يمكن أن يزدهر من دون أمن. فالنمو الطويل الأجل يحتاج إلى الاستقرار الطويل الأجل. وكما أوضح وزير خارجيتنا خلال زيارته لأفغانستان في الأسبوع الماضي، فإن المملكة المتحدة تؤيد تماماً العمل المهم الذي تقوم به حكومة الوحدة الوطنية ومجموعة التنسيق الرباعية فيما يتعلق بعملية السلام والمصالحة الأفغانية. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أرحب بالقيادة الجديدة لمجلس السلام الأعلى، الذي سيكون له أيضاً دور أساسي في تلك الجهود.

ولكن الأمر لا يقتصر على أولئك في أفغانستان أو مجموعة التنسيق الرباعية الذين يمكنهم المساعدة في تلك العملية. بل يمكن للمجتمع الدولي والمنطقة عموماً تقديم دعم قيم. وعليه، دعونا جميعاً نوضح دعم هذا المجلس الموحد لعملية السلام، ودعوتنا الموحدة لحركة طالبان لكي تأتي إلى مائدة المفاوضات وتشجعنا الموحد لأفغانستان وباكستان للتعاون بشكل أوثق لمكافحة التهديد المشترك الذي يمثله التطرف.

وتقرير البعثة (S/2016/218) يرسم صورة واضحة لعواقب ذلك التطرف. ونحن ندين تماماً هجمات طالبان المستمرة، خصوصاً ضد الأهداف المدنية. يجب أن يتوقف العنف. فقد دفع شعب أفغانستان ثمناً فادحاً ولوقت طويل للغاية. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشيد ببسالة وتضحيات قوات

الاستقرار والتنمية في أفغانستان التي ما زالت تواجه تحديات صعبة أحطنا بها علماً اليوم.

وإذ تقوم الحكومة الأفغانية بتنفيذ التزامها بالإصلاحات على أساس المساواة المتبادلة، وتحقيق تحولاً هاماً صوب الاعتماد على الذات، فإنني على يقين من وقوف اليابان وغيرها من أعضاء مجلس الأمن والمجتمع الدولي على استعداد لتقديم دعمهم.

السيد ويلسون (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أرحب بعودة الممثل الخاص هابسوم والسفير سايكال إلى مجلس الأمن وأشكرهما على إحاطتهما الإعلاميتين. سألتزم بقاعدة الدقائق الخمس، خاصة وأنا نطبقها بشكل صارم عندما نتولى الرئاسة.

تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان اليوم بادرة طيبة تعبر عن الالتزام المستمر للمجلس تجاه أفغانستان. إنه التزام بالوقوف إلى جانب شعب وحكومة أفغانستان لكي يتسنى لهما، معاً، إقامة البلد الآمن والمستقر والمزدهر الذي يستحقه كل الأفغان. وكما سمعنا من الممثل الخاص للأمين العام للتو، سيكون الطريق صعباً في بعض الأحيان، ولكن بمساعدة المجتمع الدولي وبدعم من بعثة الدعم الحازم لمنظمة حلف شمال الأطلسي، فإنني على يقين من أن أفغانستان يمكنها أن تكمل المسيرة بنجاح. وبعثة الأمم المتحدة تؤدي دوراً حيوياً في ذلك الجهد.

ونرى أن هناك أولويات ثلاث للأشهر القادمة. أولاً، لا بد أن يكون النمو الاقتصادي محور التنمية في أفغانستان. فالاقتصاد المتنامي سيكون القاطرة التي تفتح أبواب الفرص أمام جميع الأفغان - فرص للرجال والنساء الذين أهدتهم سنوات العنف، فرص للجيل القادم من رواد الأعمال والمبدعين، فرص من شأنها أن تساعد الأفغان على اختيار مستقبل لهم داخل أفغانستان عوضاً عن المجازفة بالخروج بحثاً عن مستقبل غامض في الخارج.

السيد يلتشينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): نود أن نعرب عن امتناننا للممثل الخاص للأمين العام، السيد نيكولاس هايسوم، على إحاطته الإعلامية الوافية وجهود فريقه في أفغانستان. ونرحب باتخاذ القرار ٢٢٧٤ (٢٠١٦) بالإجماع، الذي يقضي بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لمدة عام، ونشكر وفد إسبانيا على أدائه الجيد للمهمة. وأوكرانيا تؤيد البيان الذي سيدي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي لاحقاً.

إن أوكرانيا مقتنعة بأن السلام المتين يمكن أن يتحقق في أفغانستان وأن مصالحة وطنية واسعة النطاق هي السبيل الوحيد لتحقيق تلك النتيجة. ونرى أنه ما من بديل صالح لحكومة الوحدة الوطنية ونستنكر أي مبادرات من شأنها أن تؤدي إلى توترات داخلية قد تعرض الاستقرار المنشود في أفغانستان للخطر.

وشأننا شأن الآخرين، نشي على جهود مجموعة التنسيق الرباعية التي أنشئت مؤخراً والمعنية بعملية السلام والمصالحة الأفغانية للتمكين من عقد محادثات سلام مبكرة بين فصائل طالبان وممثلي الحكومة الأفغانية. وندعو أعضاء المجتمع الدولي ممن يملكون التأثير على حركة طالبان إلى تشجيعها على المشاركة الجادة في مفاوضات سلام مبكرة.

ونحيي الحكومة الأفغانية لعزمها على تركيز جهودها على حل القضايا الاقتصادية ومعالجة الفجوة المالية والفقر والبطالة، كما ورد في الاعتماد على الذات من خلال إطار المساءلة المتبادلة، وكذلك تعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي. ومع ذلك، فإن قدرة حكومة أفغانستان على إنجاز المزيد من الإصلاحات، وخاصة في المجال الاقتصادي، والتصدي بفعالية للتحديات والتهديدات العديدة التي يشكلها التمرد وأنشطة المتطرفين الذين يتسمون بالعنف، تتوقف على استمرار دعم الشركاء الدوليين للبلد.

الأمم الأفغانية في جهودها لوقف العنف. وأرحب بعملها القوية بدعم من حلفائها الدوليين، بما في ذلك مكافحة التهديد الناشئ من جانب المنتسبين لداعش في شرق البلاد، الذي أشار إليه الممثل الخاص هايسوم في بيانه.

النقطة الأخيرة تتعلق بحكومة الوحدة الوطنية. ففي حين أن الاقتصاد القوي يتطلب الأمن، فإن نجاحهما معاً يرتكز بالحكومة القوية. والمملكة المتحدة داعم قوي لحكومة الوحدة الوطنية، وآمل أن تتمكن جميعاً من تقديم دعمنا اليوم للرئيس محمد أشرف عبد الغني أحمد زاي والرئيس التنفيذي عبد الله عبد الله إذ يعملان معاً من أجل تحقيق الاستقرار والازدهار.

إن مؤتمر بروكسل الذي سيعقد في تشرين الأول/أكتوبر هو اللحظة المواتية لحكومة الوحدة الوطنية لكي تبدي التزامها بالأولويات الثلاث التي أشرت إليها آنفاً. وهو فرصتها لتبسيط الضوء على الإصلاحات التي أنجزتها حتى الآن والإصلاحات المقبلة التي من شأنها أن تقود البلاد صوب تحقيق الاعتماد على الذات في السنوات القادمة. ولا بد أن يتضمن ذلك إجراءات ملموسة لمكافحة الفساد ووضع خطة متماسكة لتحقيق النمو الاقتصادي وخطة لإصلاح وتعزيز النظام الانتخابي، خطة تنطلق مما أُنجزته اللجنة الخاصة المعنية بالإصلاح الانتخابي. ونحن ندعم عمل بعثة الأمم المتحدة في هذا المجال.

وأود أن أختتم بياني بهذه النقطة الأخيرة. على الرغم من أن المسؤولية تقع على عاتق حكومة الوحدة الوطنية، فإن مؤتمر بروكسل فرصة لنا أيضاً، نحن المجتمع الدولي، لمضاهاة أقوالنا بالأفعال. تلك هي لحظة تحديد مؤشرات انخراط المجتمع الدولي في أفغانستان في المستقبل وإثبات ما يعنيه التزامنا حقاً. والتخلي عن أفغانستان الآن لن يعرقل الأولويات الثلاث التي أشرت إليها فحسب، بل سيوجه رسالة خاطئة لشعب وحكومة أفغانستان أيضاً.

خلال اتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة في هذا الصدد. كما ندعو حكومة أفغانستان إلى التحقيق بصورة منهجية، وبمؤازرة بعثة الأمم المتحدة في أفغانستان، في جميع انتهاكات القانون الإنساني الدولي، بغية كفالة إخضاع جميع الجناة للمساءلة، وكذلك كفالة توفير العلاجات الملائمة للضحايا وأسراهم.

ونظرا للممارسة المروعة التي تقضي بتجنيد الأطفال من جانب الجماعات المسلحة في إقليم أفغانستان، نشيد بالتزام الحكومة تجاه إنهاء الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال ومنع ارتكابها، تحديدا من خلال التنفيذ التام والكامل لخطة العمل ذات الصلة ضمن قوات الأمن والدفاع الوطنية الأفغانية، فضلا عن تعهدها للأمم المتحدة بتنفيذ حملة "أطفال لا جنود".

وتشعر أوكرانيا أيضا بقلق بالغ إزاء التهديد الخطير الذي تشكله الألغام المضادة للأفراد، والمتفجرات من مخلفات الحروب، والأجهزة المتفجرة المرتجلة، على الأجزاء الأكثر ضعفا من السكان في أفغانستان، لا سيما النساء والأطفال. ونحن نرى أن المجتمع الدولي ينبغي أن يواصل اتخاذ التدابير ذات الصلة لمنع تدفق الأسلحة والمعدات العسكرية إلى حركة طالبان وغيرها من الجماعات المتطرفة الإرهابية العنيفة. كما نرى أنه من الضروري لبعثة الأمم المتحدة أن تعمل إلى جانب كيانات أخرى للأمم المتحدة، مثل فريق عمل الأمم المتحدة المعني بمكافحة الألغام، على تعزيز برامج التوعية بمخاطر الألغام، بغية الحد من المخاطر التي يتعرض لها المدنيون.

وأوكرانيا، بوصفها من البلدان المساهمة بقوات في بعثة الدعم الوطيد التي تقودها منظمة حلف شمال الأطلسي، تثنى على جهودها الوطنية في مساعدة أفغانستان على بناء قوات أمنية وطنية فعالة وقابلة للاستمرار. ونحن ندعو الأمم المتحدة وشركاء أفغانستان الدوليين إلى عدم التراخي في مساعدة البلد على تحقيق السلام والأمن والاستقرار بشكل دائم.

وفي هذا الصدد، فإننا نتطلع إلى مؤتمر حلف شمال الأطلسي المزمع عقده في تموز/يوليه ٢٠١٦ في وارسو للنظر في تقديم دعم عسكري إضافي لأفغانستان، والمؤتمر الوزاري لعام ٢٠١٦ الذي يعقده الاتحاد الأوروبي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ في بروكسل، حيث يناقش تحديد مساعدات المانحين للمدنيين. ومع ذلك، نلاحظ أن نطاق التزام الجهات المانحة بتقديم المساعدة للأمن والتنمية في أفغانستان يسير بالترادف مع التقدم الذي تحرزه الحكومة الأفغانية في تنفيذ برنامجها للإصلاح والحكم الرشيد.

والمؤسف أن جهود الحكومة الأفغانية وشركائها الدوليين تغطي عليها الحالة الأمنية المتدهورة في البلد، مع أعمال العنف المكثفة التي ترتكبها حركة طالبان وغيرها من الجماعات الإرهابية والمتطرفة العنيفة، فضلا عن تزايد خطير لوجود الدولة الإسلامية في العراق والشام والتابعين لها. ويمكن للمرء في الأراضي التي تقوم حركة طالبان وغيرها من الجماعات المتطرفة العنيفة بفرض إرهابها الوحشي عليها، أن يشهد الصورة المثيرة للجزع عن الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان، وسوء معاملة السكان المدنيين، والإعدامات بإجراءات موجزة، والانتهاكات المتعمدة، واستمرار التمييز ضد النساء والفتيات، فضلا عن استخدام الأطفال كجنود. وهذا يخلق جوا من الخوف والرعب في المنطقة بأسرها، ويساهم في عدم الاستقرار وإطالة أمد الصراعات.

إن أوكرانيا تدين جميع الانتهاكات للقانون الإنساني الدولي، لا سيما الهجمات المتعمدة والعشوائية ضد الأهداف المدنية، والأماكن المحمية دوليا، مثل المستشفيات والعيادات الطبية، فضلا عن موظفي المساعدة الإنسانية والصحية، مما يوجد صعوبات لا يمكن التغلب عليها لتنفيذ برامج المجتمع الدولي الإنسانية في أفغانستان. ونحن ندعو جميع الأطراف في أفغانستان إلى اعتماد تدابير للحد من الخسائر بين المدنيين، من

المباشرة بين حركة طالبان والحكومة الأفغانية هي مفاوضات رئيسية في هذه العملية. وفي هذا الصدد، نقدر الدور الإيجابي الذي يؤديه فريق التنسيق الرباعي، الذي يتألف من أفغانستان، والصين، وباكستان، والولايات المتحدة، دعماً لحوار تحقيق السلام والمصالحة الوطنية بين الحكومة الأفغانية وحركة طالبان.

علاوة على ذلك، وضمن جدول أعمال الإصلاحات السياسية التي وافقت عليها حكومة الوحدة الوطنية، ينبغي أن نسلط الضوء على تنفيذ توصيات اللجنة الخاصة بالإصلاح الانتخابي الصادرة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، باعتباره مسألة معلقة. فالتنفيذ أمر أساسي لتعزيز المؤسسات السياسية. وبالمثل، يسرنا حدوث تفاعلات بين وزراء في الحكومة ومختلف المستويات الحكومية المحلية والإقليمية. فتلك الاجتماعات التي قادها الرئيس غني تشكل تقدماً نحو قيام تنسيق أفضل على جميع مستويات الإدارة العامة، مع كفالة تحقيق نتائج ملموسة في الإدارة الحكومية لصالح الشعب الأفغاني.

وفي مجال تمكين المرأة سياسياً، نقدر الجهود التي بذلتها حكومة الرئيس غني تطبيقاً لخطة العمل الوطنية بشأن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ويجب أن نأتي بشكل خاص على ذكر صندوق الطوارئ الذي أنشأته الوزارة المعنية بشؤون المرأة، والذي يوفر الرعاية الطبية في حالات الطوارئ للنساء اللاتي يتعرضن لسوء المعاملة والعنف، حيث نأمل أن تصبح هذه الممارسة الشائعة شيئاً من الماضي في أسرع وقت ممكن.

وجهود الحكومة الأفغانية للتغلب على العقبات التي تعوق تحقيق السلام، والاستقرار، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية تتطلب الدعم النشط من المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، ندعو الجهات المانحة إلى توفير الموارد لمساعدة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلد، وتعزيز قدراته الوطنية.

وفي مجال العلاقات الثنائية، يسرنا أن نلاحظ تعزيز التعاون الثنائي بين أفغانستان والبلدان المجاورة، لا سيما الهند

وفي الختام، أود أنؤكد دعم أوكراينا الكامل لوحدة أفغانستان، وسيادتها، وسلامة أراضيها، وجهودها في مكافحة آفة الإرهاب الدولي.

السيد سواريز مورينو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): بادئ ذي بدء، نود أن نشكر رئيس بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان، السيد نيكولاس هايسوم، على إحاطته الإعلامية، وسفير أفغانستان، السيد محمود صيقل، على بيانه.

تنفذ حكومة الرئيس أشرف غني أحمدزي سلسلة من التدابير الرامية إلى تعزيز المؤسسات في سبيل توطيد السلام والاستقرار السياسي، بغرض إنهاء الصراع المسلح الذي ما فتئ يؤثر على البلد منذ عقود. وعلى الرغم من التقدم المحرز، لا تزال الحالة السياسية والأمنية هشة.

وإن الهجمات التي تشنها الجماعات المسلحة، لا سيما متمردو حركة طالبان، تلحق خسائر كبيرة في صفوف قوات الأمن الأفغانية، التي تضعف قدراتها بسبب انخفاض مستويات التجنيد فيها، وارتفاع معدلات التناقص في القوات المسلحة. وتتفاقم هذه الحالة بوجود الدولة الإسلامية في العراق والشام وحركة أوزبكستان الإسلامية. ونظراً للطابع المعقد لهذه التحديات، من الضروري أن يدعم المجتمع الدولي الجهود التي تبذلها السلطات الأفغانية لتعزيز قدرتها المؤسسية في هذا المفترق الحاسم الأهمية. وإلاّ فسيترك البلد وشعبه لمواجهة الجماعات الإرهابية التي تتوسع وتتعزيز، وهي التي ترتكب اليوم الأعمال الوحشية في بلدان أخرى في المنطقة وفي أفريقيا.

وفي هذا السياق، تكرر جمهورية فنزويلا البوليفارية حقيقة أن المفاوضات السلمية والسياسية في ما بين الجهات الفاعلة السياسية الرئيسية هي السبيل الوحيد لوضع حد للصراع المسلح، وتحقيق السلام المستقر والدائم. ونحن نؤيد ما ذكره الأمين العام في تقريره (S/2016/218) ومفاده أن المفاوضات

وإننا نكرر التأكيد على أن مكافحة المخدرات على نحو فعال تتطلب التعاون الدولي، بما في ذلك تعاون البلدان المجاورة، من أجل منع تلك الآفة ومكافحتها والقضاء عليها. كما تتطلب تعاون المستخدمين. فمن دون الطلب، لن يكون هناك عرض. وعلاوة على ذلك، نحث المجتمع الدولي على مواصلة دعم شعب وحكومة أفغانستان عن طريق توفير الموارد والقدرة على تعزيز التنمية الشاملة لبلدهما.

ومن الضروري أن نتذكر أن تحقيق السلام الدائم في أفغانستان يتطلب تعزيز الأمن وتهيئة الظروف الاقتصادية والاجتماعية بغية تمكين البلد من التغلب على مشاكل الفقر والإقصاء والتمييز التي تثقل كاهل مواطنيه منذ عقود والتي تمثل الأسباب الرئيسية للتزاع في ذلك البلد.

إن بلدنا يعرب عن قلقه إزاء الهجمات المستمرة على السكان المدنيين. ويسجل التقرير السنوي لعام ٢٠١٥ عن حماية المدنيين في النزاع المسلح في أفغانستان سقوط ١١ ٠٠٢ ضحية في ذلك العام، الأمر الذي يجعله العام الأكثر دموية وفقا لتقارير البعثة منذ عام ٢٠٠٩. ونشعر بالقلق بصفة خاصة إزاء أن الفتيان والفتيات يمثلون ثلث الضحايا خلال الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، وذلك بمجموع ٥٦٢ إصابة بين الشباب القصر. وندين تجنيد الفتيان والفتيات. وعلاوة على ذلك، ما زال موظفو الأمم المتحدة يتعرضون للهجمات، التي ندينها أيضا. وجميع هذه الأعمال هي انتهاكات للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وتنطوي على عواقب جنائية. ووفقا لتقرير الأمين العام (S/2016/218)، فقد تدهورت الحالة الإنسانية في عام ٢٠١٥ في جميع أنحاء البلد، مما جعل من الصعب على الوكالات الإنسانية القيام بعملها.

في الختام، نشجع حكومة أفغانستان على مواصلة جهودها الرامية إلى إطلاق عملية سياسية واسعة وشاملة

وإيران. فالزيارات الرفيعة المستوى دلالة واضحة لا لبس فيها على التوجه نحو الحوار وحل المشاكل ذات الاهتمام المشترك.

وفي سياق آخر، تود فتزويلا أن تشدد على العمل البناء الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة بالتنسيق مع الحكومة. فدور البعثة أساسي في تعزيز السلام، والمصالحة الوطنية، والتعاون الإقليمي، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. لهذا السبب، أيد وفدنا تحديد ولاية هذه البعثة السياسية الخاصة، اقتناعا منه بأن وجود بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان يتصف بأهمية قصوى لدعم العمل الذي تقوم به حكومة أفغانستان لصالح شعبها. وفي هذا السياق، نود أن نغتنم هذه الفرصة للتنويه بالعمل الذي أنجزته البعثة الدائمة لإسبانيا حيال التفاوض بشأن القرار ٢٢٧٤ (٢٠١٦)، الذي اتخذ للتو. ونود أيضا أن نشيد بموظفي بعثة الأمم المتحدة الذين يضطلعون بالمهام الموكلة إليهم بروح تتصف بالمهنية والتفاني، في ظل ظروف مليئة بالمخاطر والتحديات.

ولا يزال الاتجار بالمخدرات يشكل تهديدا خطيرا للسلام والاستقرار في أفغانستان، وهو يمثل أيضا مشكلة صحية عامة ذات عواقب وخيمة على شعبها. وكما ورد في تقرير الأمين العام، ثمة نسبة ١٢,٦ في المائة من البالغين - أو ٢,٤ مليون شخص - يستخدمون المخدرات، الأمر الذي يشكل تحديا حقيقيا لمستقبل البلد، مع الأخذ في الاعتبار تناقص القدرة على تقديم الخدمات الصحية التي تترتب على ذلك. وبالرغم من أن التقرير يذكر أيضا أن هناك تراجعا في زراعة الخشخاش وفي عدد المصادرات التي تقوم بها السلطات الأفغانية، فإن هذا النشاط غير المشروع هو المصدر الرئيسي لتمويل الجماعات المسلحة. ومكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات يتطلب، من ناحية، بذل جهود منسقة في ما بين مختلف وكالات إنفاذ القانون، ومن ناحية أخرى قيام تعاون إقليمي ودولي. وفي هذا الصدد، ننوّه بالجهود التي تبذلها الحكومة، والتي تحظى أيضا بالدعم من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

أولاً، للتصدي لهذه التحديات، تحتاج أفغانستان قيادة وطنية حازمة وموحدة وفعالة على نحو لم يسبق له مثيل. إننا بحاجة عاجلة إلى أن تُحسن حكومة الوحدة الوطنية أداءها في القيام بذلك. وهذا يعني توشي الجدية إزاء معالجة تفشي الفساد، ويعني كفالة قوة القيادة في المناصب الرئيسية، بما في ذلك في قطاع الأمن. ولا يزال على المجتمع الدولي أداء دور هام في تقديم الدعم لهذه الجهود. ونشيد بعمل بعثة الأمم المتحدة في تقديم المساعدة التقنية الجيدة والمركزة والحفاظ على مستوى التمويل لدعم قدرات حكومة أفغانستان في الأجل الطويل.

ولكن كل هذا لن يكون ذا فائدة تذكر من دون قيادة وطنية تعمل بتركيز وفعالية. ونتطلع إلى وفاء القيادة في أفغانستان بالتزاماتها - أولاً تجاه شعب أفغانستان، وثانياً تجاه البلدان التي استثمرت الكثير لإتاحة الفرصة لها لعودة أفغانستان إلى سابق عهدها كدولة تنهض بكامل مهامها. ونذكر حجم وتعقيد هذه المهمة، ونشيد بمواصلة صمود وتصميم الحكومة وقوات الأمن في أفغانستان في مواجهة هذه التحديات الهائلة. والنقطة الثانية التي أود طرحها هي أنه لا سلام في أفغانستان على المدى الطويل دون عملية مجدية للسلام والمصالحة. ومرة أخرى نحن لا نقتل من شأن التحديات التي نواجهها في سبيل إحراز تقدم، ولا سيما في الظروف الراهنة، ولكن يجب علينا أن نكفل وضع الأساس الآن لعملية ناجحة.

ثالثاً، ندعو الشركاء الإقليميين إلى الاضطلاع بدورهم في المساعدة على الحد من تدفق الأسلحة والمقاتلين والمخدرات عبر الحدود الأفغانية، وهو الأمر الذي يستمر في تأجيج عدم الاستقرار. ونرحب بالزخم الذي تشهده عملية "قلب آسيا - اسطنبول"، ونحث المشاركين على مواصلة التقدم المحرز في الاجتماع الذي عقد مؤخراً في إسلام آباد.

رابعاً، نعتقد أنه يمكن، بل وينبغي، الاستفادة بشكل أكبر من نظام الجزاءات المفروضة على حركة طالبان بوصفه أداة

لجميع تفضي إلى السلام الوطيد والدائم. وسيتطلب تحقيق ذلك الهدف تعاون جميع قطاعات المجتمع الأفغاني، جنباً إلى جنب مع مساعدة المجتمع الدولي والأمم المتحدة، وتحديدًا بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

السيدة شوالجر (نيوزيلندا) (تكلمت بالإنكليزية): نتقدم نحن أيضاً بالشكر للممثل الخاص للأمين العام هاسوم والسفير سايكال على إحاطتيهما الإعلاميتين، ونشيد بإسبانيا على قيادتها الماهرة لتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

كان العام الأول من عقد التحول في أفغانستان عامًا شاقًا لشعب أفغانستان. وكما استمعنا اليوم، لا تزال الحالة الأمنية تتدهور. فقد خلف القتال العنيف أعداداً قياسية من القتلى والجرحى في صفوف المدنيين وبسطت حركة طالبان سلطتها الآن على ما يزيد على ثلث مراكز المقاطعات في أفغانستان. وللأسف فإن إصابات الأطفال الناجمة عن الاشتباكات البرية تواصل الزيادة، وقد فر ما يقدر بمليون لاجئ من البلد في الأشهر التسعة الماضية وحدها. ومع اقتراب موسم القتال الصيفي، فإن آفاق هذا العام تبدو أكثر صعوبة، كما ذكر عدد من المتكلمين هنا اليوم.

وكان سجل قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية في مواجهة هذه التحديات متفاوتاً. فقد أظهرت قدراً كبيراً من الشجاعة والمرونة في عدد من المناسبات مسجلة انتصارات بارزة. وأظهرت في أوقات أخرى هشاشة تدعو إلى القلق. ولا يزال الاقتصاد هزيعاً للفاقة، مع ارتفاع البطالة وقلة فرص حدوث تحسن في العام الحالي. ومن الواضح أنه إذا كان لأفغانستان التصدي لهذه التحديات، فإنها ستواصل الاعتماد على المساعدة من شركائها الدوليين الأساسيين في المستقبل المنظور. وفي ظل ذلك السياق القائم، تستحق عدة نقاط تسليط الضوء عليها.

مؤخرا مجلس الأمن والتي لم تكن التأخيرات والمشاورات ذات الصلة بها مشجعة تماما.

ما زالت أفغانستان تواجه تحديات سياسية واقتصادية وأمنية كبيرة. ولذلك، يسعدنا مواصلة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان والحكومة الأفغانية الاحتفاظ بعلاقات وثيقة، وهو أمر أساسي لضمان السلام والأمن الدائمين في البلد. ومن الضروري أيضا أن تواصل الأمم المتحدة والمجتمع الدولي تقديم الدعم والمساعدة إلى حكومة الوحدة الوطنية الأفغانية، مع الامتثال الصارم لمبادئ القيادة والملكية الوطنيتين ومع مراعاة أن هناك تحديات رئيسية لا تزال تنتظرنا في عملية إعادة بناء البلد.

إن أوروغواي تشجع السلطات الأفغانية على مواصلة جهودها، والسير على نفس المسار، استنادا إلى مبادئ السيادة والاستقلال والسلامة الإقليمية والوحدة الوطنية.

ومن المهم أن تكون أفغانستان قادرة على مواصلة عملية الإصلاح الانتخابي، وذلك لضمان إجراء الانتخابات البرلمانية المقررة هذا العام في جو من الديمقراطية والشفافية ومع الضمانات اللازمة.

وترحب أوروغواي بالمبادرات المضطلع بها لإحياء عملية السلام، فضلا عن الاتفاق الذي تم التوصل إليه من خلال فريق التنسيق الرباعي بشأن عملية السلام والمصالحة في أفغانستان من أجل محادثات السلام التي عقدت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

إن أوروغواي قلقة إزاء تدهور الحالة الأمنية في أفغانستان، وعلى وجه الخصوص إزاء تأثير هذه الحالة على المدنيين، الذين ما زالوا أكثر المتضررين من النزاع، وبخاصة النساء والأطفال. ونحن نشعر بالفزع إزاء بلوغ الخسائر المدنية ما يزيد على ١١ ٠٠٠ شخص في عام لوحده ٢٠١٥. وفي

لدعم السلام والمصالحة ومكافحة الجهود التي يبذلها الذين يواصلون العمل ضد استقرار أفغانستان وازدهارها. وتعتقد نيوزيلندا أنه يمكن الاستفادة بشكل أكبر من نظام الجزاءات لتحفيز الأفراد للامتناع عن القيام بأنشطة تهدد آفاق السلام، وكذلك الحد من تدفق الأسلحة والمواد العسكرية إلى النزاع.

وما زال يساورنا القلق بشكل خاص إزاء الآثار المزعزعة للاستقرار المترتبة على التدفق المستمر لمكونات أجهزة التفجير اليدوية الصنع إلى طالبان. ونحث الدول الأعضاء على العمل بموجب الدعوة الواردة في القرار ٢٢٥٣ (٢٠١٥) لتبادل المعلومات وإقامة الشراكات وتطوير الاستراتيجيات والقدرات الوطنية لمواجهة أجهزة التفجير اليدوية الصنع. والسفير فان بوهيمن يأمل، بصفته رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١)، أن يمضي قدما في الأشهر القادمة في المناقشة بشأن كيفية تحسين استخدام نظام الجزاءات في هذا الصدد، بما في ذلك مباشرة مع أصحاب المصلحة الرئيسيين في أفغانستان.

وفي الختام، فإن الدلائل تشير إلى أن هذا العام سيكون عاما خطيرا يسيطر عليه عدم اليقين بالنسبة للحكومة وشعب أفغانستان. وبعد استثماراتنا وتضحياتنا الجماعية طوال السنوات الـ ١٥ الماضية، لا يسعنا أن نسمح للبلد بالانزلاق مرة أخرى إلى الفوضى.

السيد روسيلي (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): أود في البداية أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد نيكولاس هابسوم، على إحاطته الإعلامية، وتحديدًا على عمله. كما أود أن أشكر سفير جمهورية أفغانستان الإسلامية، زميلنا السفير سايكال، على البيان الذي أدلى به.

أود أن أعرب عن التقدير الخاص لوفد إسبانيا على العمل الذي اضطلع به في إعداد القرار ٢٢٧٤ (٢٠١٦)، الذي قُدم إلى الأعضاء قبل وقت كاف، وعلى دخوله في عملية مشاورات واسعة النطاق ومثمرة. ويبرز العمل الرائع الذي قام به وفد إسبانيا لدى مقارنته ببعض القرارات التي اتخذها

لكن أفغانستان لا يزال أمامها شوط طويل قبل أن تتمكن من تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة وتمكين جميع مواطنيها من الاستفادة من مكاسب السلام. ويتطلب ذلك بذل جهود مشتركة من جانب جميع الأفراد في أفغانستان والدعم والمساعدة من المجتمع الدولي. أود أنؤكد على أربع نقاط:

أولاً، ينبغي بذل الجهود لتحسين البيئة الأمنية في أفغانستان لتفادي انتكاس الحالة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم أفغانستان بقوة، بما في ذلك المساعدة على بناء قدرات قواتها الأمنية الوطنية. وينبغي أن يشمل ذلك تكثيف التدريب المسؤولين في أفغانستان في مجال مكافحة الإرهاب ومراقبة الحدود، وتحسين دفاعها عن النفس المستقل وقدراتها على مكافحة الإرهاب. وينبغي للأطراف المعنية أيضاً أن تنفذ تنفيذ شاملاً إعلان إسلام أباد الصادر عن المؤتمر الوزاري الخامس لعملية قلب آسيا - اسطنبول، واتخاذ تدابير أمنية فعالة ووضع تدابير مشتركة لمكافحة الإرهاب لمساعدة الحكومة على التصدي بفعالية لتحديات وتهديدات الإرهاب والاتجار بالمخدرات والجريمة العابرة للحدود.

ثانياً، ينبغي بذل الجهود من أجل دعم جهود الإدارة الفعالة التي تبذلها الحكومة الأفغانية وتعزيز حكم الدولة. بدأت حكومة الوحدة الوطنية الأفغانية بصياغة الاستراتيجية الإنمائية الوطنية الجديدة. وينبغي للمجتمع الدولي، في ضوء الأولويات الاستراتيجية والاحتياجات الخاصة في أفغانستان، مساعدة الحكومة الأفغانية على تحسين كفاءة إدارتها وقدراتها في مجال الحكم وتوطيد ثمار الجهود المبذولة لبناء الدولة هناك. كما ينبغي للأطراف في أفغانستان بناء التضامن والتواصل والاستمرار في تسوية خلافاتها عن طريق الحوار والتشاور بروح من الالتزام بتحقيق التنمية والازدهار في أفغانستان.

ثالثاً، ينبغي إيلاء الاهتمام لفعالية المساعدة للتأكد من أن أفغانستان تستفيد في الأجل الطويل. وينبغي للمجتمع

هذا الصدد، فإن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان تحتم على المجتمع الدولي الالتزام بالتنفيذ الفعال للقرارين ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، و ١٦١٢ (٢٠٠٥) بشأن الأطفال والتزاع المسلح. ولا يزال المدنيون الأفغان أكثر المتضررين من التزاع، مع تزايد مستمر في عدد الإصابات في صفوف المدنيين، والعديد من انتهاكات حقوق الإنسان.

ترى أوروغواي أنه لا بد من احترام الأطراف للالتزامات بموجب القانون الدولي الإنساني، وحظر الهجمات التي تستهدف المدنيين. وفي خضم هذه الكارثة الحقيقية، نتوجه مرة أخرى بالشكر إلى موظفي الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية على جهودهم في مجال الإغاثة وعلى تفانيهم في ظل ظروف أمنية صعبة. ونشجعهم على مواصلة هذا العمل.

والنقطة الأخرى التي تمثل ضرورة ملحة جداً هي مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، وبخاصة حركة طالبان والجماعات المرتبطة بتنظيم الدولة الإسلامية. ترى أوروغواي أن من الضروري أن يتحد المجتمع الدولي في مكافحة تمويل الجماعات الإرهابية العاملة في المنطقة، التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالعدد الكبير من العمليات الموثقة للاتجار غير المشروع بالمخدرات الموثقة في البلد.

السيد ليو جيبي (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر رئيس مجلس الأمن على عقد هذه المناقشة بشأن أفغانستان. كما أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان، والسيد هايسوم، على إحاطته الإعلامية، فضلاً عن الممثل الدائم لأفغانستان، السيد سايكال، على البيان الذي أدلى به.

لقد ساءت مؤخرًا الحالة الأمنية في أفغانستان. ووقع الكثير من الصراعات والهجمات الإرهابية ذلك البلد، مما أدى إلى وقوع خسائر فادحة في صفوف المدنيين. وعملت حكومة الوحدة الوطنية الأفغانية على المحافظة على الاستقرار الوطني، معززة التنمية الاقتصادية ومشجعة التعمير على الصعيد الوطني.

الصين بنشاط في فريق التنسيق الرباعي بشأن عملية السلام والمصالحة في أفغانستان في الجهد الهادف إلى تهيئة بيئة خارجية مؤاتية ومساعدة الحكومة على وضع خريطة طريق للمصالحة مناسبة من الناحية العملية. والصين على استعداد للانضمام إلى جميع الأطراف في الاستمرار بالقيام بدور إيجابي في دفع عملية المصالحة في أفغانستان إلى الأمام، وفي المساعدة على تحقيق السلام الدائم والازدهار في أفغانستان في الوقت المناسب.

السيد لاميك (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد نيكولاس هاسيوم، على إحاطته الإعلامية. وأود أيضا أن أشكر سفير أفغانستان سيكال.

وأؤيد مقدما البيان الذي سيلقى بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

بعد مرور عام ونصف على بداية الفترة الانتقالية، دخلت أفغانستان بشكل كامل في عقد التحول. وأظهرت الحكومة عزمها على المضي قدما في ظل ظروف غالبا ما كانت صعبة. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد مجددا دعم فرنسا للحكومة الأفغانية لتشجيعها على مواصلة جهودها التي بذلتها منذ شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. ولا تزال فرنسا تقف إلى جانب أفغانستان، ولا سيما في إطار معاهدة الصداقة والتعاون.

لقد بدأ عام ٢٠١٦ بإشارات إيجابية، تضمنت إطلاق مبادرات يمكن أن تؤدي إلى عملية سلام، إلى جانب التعينات الأخيرة التي تمت في المجلس الأعلى للسلام، ووزارة الداخلية. لكن الحكومة الأفغانية تواجه العديد من التحديات الكبيرة. فعلى الصعيد الأمني، يستمر الصراع في الانتشار، ولا يزال مستوى العنف للأسف عاليا للغاية، والمدنيون هم الضحايا الرئيسيون. ونجحت قوات الأمن الأفغانية على العموم في الحفاظ على السيطرة على الوضع الميداني، ومواجهة بعض الأعمال الإرهابية في المدن الكبيرة، على الرغم من الصعوبات التكتيكية واللوجستية والتنظيمية الشديدة. وفي هذا السياق،

الدولي أن يواصل تقديم المساعدة إلى أفغانستان، مع المساواة في التركيز على توفير هذه المساعدة وتمكين البلد من مساعدة نفسها، وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة في البلد. وستعني المعونة الدولية الإضافية مزيدا من الأمل بالنسبة للشعب الأفغاني. وينبغي أن يواصل المجتمع الدولي تزويد أفغانستان بالإغاثة في شكل مواد إنسانية، والمساعدة على التخفيف من حدة الاحتياجات الملحة للشعب الأفغاني. كما ينبغي تكثيف التعاون فيما يتعلق بالبنية التحتية والاستثمار في التجارة، وتكثيف تدريب الموارد البشرية من أجل زيادة قدرة أفغانستان على العمل بصورة مستقلة. القرار ٢٢٧٤ (٢٠١٦) يدعو الأطراف إلى المشاركة النشطة في المبادرات الاقتصادية، من قبيل استراتيجية "حزام واحد، طريق واحد". وسوف يوفر ذلك فرصا اقتصادية جديدة للتنمية في أفغانستان. ونأمل أن تتخذ الأطراف المعنية الإجراءات من خلال المشاركة الدولية.

رابعا، ينبغي لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان أن تستمر في الاضطلاع بدور هام في تنسيق الجهود على الصعيد الدولي. وعملا بولاية المجلس وفي ضوء تطلعات أفغانستان، ينبغي للبعثة المضي قدما بالجهود الدولية بصورة شاملة دعما لتحقيق التنمية وتحسين الحكم في أفغانستان. وفي الميدان السياسي، ينبغي لبعثة الأمم المتحدة أن تدعم عملية السلام بقيادة الأفغان، وأن تدعم الأطراف الأفغانية في تعزيز تدابير بناء الثقة التي يتخذونها. وفيما يخص التعاون الإقليمي، ينبغي للبعثة الاستفادة التامة من مزايا الموقع الجغرافي المتميز لأفغانستان إذ تساعد البلد في المضي قدما نحو التعاون الإقليمي، وفي تعزيز ثقة المجتمع الدولي في سلاسة التحول الأفغاني.

وتحقيق المصالحة الوطنية الواسعة والشاملة للجميع في أفغانستان هو السبيل الوحيد لتسوية المسألة الأفغانية. وتؤيد الصين عملية مصالحة يقودها ويملكها الأفغان. شاركت

تنفيذ التزاماتها في مجال حماية الأطفال في النزاعات المسلحة النابعة من خطتي العمل لعامي ٢٠١١ و ٢٠١٤. وستوفر الاستنتاجات الأخيرة لفريق العمل التابع للمجلس، خارطة طريق مفيدة لأفغانستان والأمم المتحدة في هذا المجال. وستكون الاستجابة لتلك التحديات مهمة في تهيئة الظروف للعودة الطوعية والمستدامة للمواطنين الأفغان الذين لجأوا إلى خارج البلد، وقد جعلت الحكومة من ذلك إحدى أولوياتها. وفي هذا السياق الهش، يجب على المجتمع الدولي مواصلة دعم أفغانستان وهي تتحرك نحو مزيد من الاستقرار والازدهار والديمقراطية. وسيتيح مؤتمر بروكسل ووارسو في وقت لاحق من هذا العام، العديد من الفرص لتأكيد تلك الرسالة.

وبينما تواصل أفغانستان تحولها السياسي والأمني، يظل دعم الأمم المتحدة، لا سيما ذلك المقدم للحكومة، ضروريا، خاصة من أجل إتاحة استفادة الشعب من البرامج الحكومية والمساعدات الدولية.

إن القرار الذي اتخذناه للتو هذا الصباح، يؤكد دور بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، الذي يجسد إرادة المجتمع الدولي في مواصلة دعم أفغانستان. ونحن نعلق أهمية كبيرة على مواصلة الأمم المتحدة استخدام الوسائل اللازمة لتحقيق هذا الهدف.

في الختام، أسمحوا لي أن أشيد بعمل جميع موظفي الأمم المتحدة في أفغانستان، الذين يعملون في ظل ظروف صعبة للغاية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سادلي الآن بيان بصفتي ممثل أنغولا.

أشكر الممثل الخاص للأمين العام في أفغانستان ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، السيد نيكولاس هايسوم، على إحاطته الإعلامية بشأن التقرير الفصلي للأمين

ينبغي ألا تفتقر الجهود التي تبذلها الحكومة، بدعم من شركائها الدوليين، لبناء قدراتها.

وعلى المستوى السياسي، لا بد من الحفاظ على وحدة الحكومة في سياق تغلب عليه التوترات. إن إعادة الإطلاق الفعلي لعملية السلام عن طريق العرض المقدم لحركة طالبان لإجراء محادثات مباشرة، وأيضا من خلال إصلاح النظام الانتخابي، والتصدي على نحو أكثر نشاطا للفساد، وإعادة دفع عجلة الاقتصاد، الذي تضرر جراء أزمة حادة أدت إلى هجرة مئات آلاف الأفغان بطريقة غير شرعية إلى أوروبا، هي كلها مجالات تعتبر فيها التوقعات عالية للغاية.

ويشكل الاقتصاد غير المشروع، وخاصة تهريب المخدرات، عقبة كبرى أمام تحقيق الأمن والتنمية في أفغانستان. إن هذا الاتجار، جنبا إلى جنب مع الاستغلال غير المشروع للموارد المعدنية، يشكلان الموردتين الرئيسيتين للتمرد المسلح. ولا يزال ثمة قدر كبير من الفساد يعرقل تطوير الأنشطة الاقتصادية المشروعة، بينما يشكل مشكلة رئيسية في مجال الصحة العامة.

وقد اتخذت خطوات مهمة منذ أن تولت الحكومة مهامها، بما في ذلك اعتماد خطة عمل وطنية. ويجب الحفاظ على تلك الخطوات وتعزيزها، بمساعدة من الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، فإننا نرحب بدعوة القرار ٢٢٧٤ (٢٠١٦)، الذي اعتمد اليوم، لاستعراض دور الأمم المتحدة في دعم مكافحة الاقتصاد غير المشروع، بما في ذلك تهريب المخدرات، وتشجيع التعاون الدولي، وذلك بالتشاور الوثيق مع الحكومة الأفغانية.

أخيرا، لا يزال وضع النساء والأطفال يبعث على القلق. ومن الضروري استمرار السلطات والمجتمع المدني الأفغاني في التعبئة من أجل التنفيذ الكامل لخطة العمل الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن التي اعتمدت خلال عام ٢٠١٥ وفقا للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، أي من خلال إنشاء آليات التمويل المناسبة. ومن المهم أيضا بالنسبة للحكومة الأفغانية مواصلة

التعاون الإقليمي على أساس الاحترام المتبادل، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. وفي هذا الصدد، نثني على الجهود التي تبذلها السلطات الأفغانية، سعيًا منها للانخراط الفعال مع الشركاء الإقليميين. وشكل الافتتاح المشترك من جانب الرئيس غني ورئيس الوزراء الباكستاني شريف خلال شهر كانون الأول/ديسمبر الماضي، لمؤتمر قلب آسيا الوزاري الخامس في إسلام آباد، بمشاركة ممثلين رفيعي المستوى من المنطقة، خطوة إيجابية. وشكل تركيز بيانه الختامي على مكافحة التهديدات الأمنية، وتعزيز التعاون الاقتصادي، وتعزيز تدابير بناء الثقة، ودعوة حركة طالبان وجماعات المعارضة إلى الدخول في محادثات سلام مع الحكومة الأفغانية، خطوات في الاتجاه الصحيح.

وقد أشارت بعثة الأمم المتحدة في تقريرها السنوي لعام ٢٠١٥ عن حماية المدنيين في النزاع المسلح في أفغانستان إلى وقوع أكثر من ١١ ٠٠٠ إصابة في صفوف المدنيين خلال السنة، وهو أعلى رقم تسجله منذ عام ٢٠٠٩، ويُلقى باللوم في معظم الوفيات على القوات المناهضة للحكومة. ولا يزال الأطفال يجدون أنفسهم في محنة مروعة، فهم يمثلون ما يقرب من ثلث مجمل الوفيات بين المدنيين خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ونحن ندين القتل العشوائي للمدنيين بأشد العبارات، ونحث جميع الأطراف على احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وعلى منع الهجمات على المدنيين والبنية التحتية المدنية. ونأمل أن تساعد التوصيات الواردة في التقرير على تحسين آليات حماية المدنيين في النزاعات المسلحة.

ويسعدنا أن يشير بيان الممثل الدائم لأفغانستان إلى ما يفيد بأن البلد يواصل قطع خطوات كبيرة في مجال حماية المدنيين وتعزيز حقوق الإنسان، لا سيما حقوق الأطفال، في سياق تنفيذ خريطة الطريق، وذلك بمنع تجنيد الأطفال

العام عن أفغانستان (S/2016/218). ونحن نثني على السيد هايسوم وفريقه على الإنجازات الرائعة للبعثة، رغم الظروف الاستثنائية التي تعمل فيها.

لقد كانت المناقشة الحالية فرصة جيدة للمجلس، لتقييم التطورات السياسية والأمنية والإنسانية وتلك المتصلة بحقوق الإنسان، وكذلك على المستويين الإقليمي والدولي، بعد تحديث شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ (انظر S/PV.7591). إننا نثني على الجهود التي يبذلها فريق التنسيق الرباعي، الذي يضم أفغانستان وباكستان والصين والولايات المتحدة، الهادفة إلى إعادة تنشيط عملية السلام وتحقيق المصالحة الوطنية. إن المبادرات التي اتخذها الفريق تدعم إمكانية التوصل إلى حل سلمي للصراع من خلال الحوار بين الحكومة الأفغانية وحركة طالبان وغيرها من الجماعات المشاركة في النزاع. ونشجع الفريق على مواصلة دعم عملية السلام والمصالحة الوطنية الأفغانية.

خلال الفترة الأخيرة، منذ المناقشة التي جرت في شهر كانون الأول/ديسمبر، ظلت الحالة الأمنية غير مستقرة، وتميزت بهجمات نفذتها حركة طالبان في مناطق مختلفة من البلد، وتزايدت في نشاط الإرهابيين، وخاصة تنظيمي القاعدة وداعش. وفي الواقع، تزايدت وتيرة العنف المرتبط بالنزاع، في حين سعت قوات الأمن الوطنية الأفغانية لاحتواء أنشطة المسلحين، مما أدى إلى سقوط المزيد من الضحايا المدنيين. وشكل قتل حركة طالبان في كابول مؤخرا لسبعة صحفيين، هجوما مباشرا وغير مقبول تماما على حرية التعبير. ونحن نقدم تعازينا لأسرهم، ونحث جميع أطراف النزاع على احترام الحقوق المعترف بها للصحافة وحرية الحصول على المعلومات.

إن الاستقرار والازدهار على المدى الطويل في أفغانستان يعتمدان على المصالحة الوطنية القائمة على السلام، وعلى أساس احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وعلى

بلدي من أجل إنهاء عقود من الحرب والمعاناة تحملها الشعب الأفغاني.

وللأسف، لا تزال الحرب الطويلة في أفغانستان مستمرة. وقد تدهورت الحالة الأمنية أكثر خلال السنة الماضية. فقد مارست الجماعات المتمردة ضغطاً هائلاً على القوات الحكومية. واستمرت الخسائر في صفوف المدنيين في الازدياد، حيث وقعت هجمات عنيفة في كابل وفي جميع أنحاء البلد، بما في ذلك على قنصلية باكستان في جلال آباد في كانون الثاني/يناير. وتدين باكستان كل أشكال الإرهاب. فلا يمكن تبرير الهجمات العشوائية على الأطفال والنساء والرجال الأبرياء. ولم يسبب النزاع الذي طال أمده في أفغانستان معاناة طويلة لشعبها فحسب، بل إنه منع أفغانستان والمنطقة بأسرها كذلك من تحقيق إمكاناتها الاقتصادية الهائلة. فاستتباب السلام والاستقرار في أفغانستان أمر جوهري للاستقرار والتقدم الاقتصادي على المستوى الإقليمي. وكما أكدت باكستان مراراً، فإن السلام في أفغانستان يمثل بالنسبة لنا مصلحة حيوية.

وتشعر باكستان بالامتنان على توصل المجتمع الدولي إلى توافق قوي في الآراء في الإيمان بأن تحقيق السلام عن طريق التفاوض وتعزيزه من خلال عملية مصالحة يقودها الأفغان ويمسكون بزمامها هو أفضل أمل، بل هو الأمل الوحيد لضمان السلام والاستقرار والازدهار بصفة دائمة في أفغانستان. وهذا هو موقف باكستان الثابت وأمر طالما أوصت به. وقد تم تحقيق بداية مبشرة في تعزيز هذه العملية التفاوضية في الشهرين الماضيين.

وفي أعقاب الزخم الإيجابي الذي ولده نجاح المؤتمر الوزاري لعملية "قلب آسيا" الذي استضافته إسلام آباد في كانون الأول/ديسمبر وشارك في افتتاحه الرئيس أشرف غني ورئيس الوزراء نواز شريف، توصلت أفغانستان والصين وباكستان والولايات المتحدة إلى قرار بإنشاء فريق التنسيق الرباعي بهدف إعطاء قوة دفع حاسمة لجهود إحلال السلام في

والوفاء بتعهد الحكومة بتمكين المرأة وضمان تمتعها بالمساواة في الحقوق وتشجيعها على المشاركة في جميع مجالات الحياة.

ويسلط تحليل التقرير الشامل للحالة في أفغانستان في مجال المخدرات في عام ٢٠١٥ الضوء على حدوث انخفاض كبير في زراعة الخشخاش وإنتاج الأفيون وزيادات حادة في مضبوطات المخدرات خلال السنوات الثلاث الماضية. وهذا أمر يبعث على البهجة في بلد يعتمد ذلك الاعتماد الكبير على اقتصاد المخدرات، ونظراً لدورها في تمويل المتمردين والإرهابيين.

إن التحديات التي تواجهها أفغانستان هائلة. ونحن نتشاطر الرأي القائل بأن الأولوية العليا للبلد هي استئناف عملية السلام والمصالحة الوطنية، حتى يتمكن من التغلب على أزماته السياسية والأمنية ويتمكن الشعب الأفغاني من تحقيق السلام والاستقرار. ومن المهم للغاية أن يواصل المجتمع الدولي عمله مع أفغانستان وانخراطه بشأن سلامها وتنميتها. وفي ذلك الصدد، نؤيد طلب الأمين العام تمديد ولاية بعثة أفغانستان لمدة سنة من خلال القرار ٢٢٧٤ (٢٠١٦)، وهو ما قمنا به صباح هذا اليوم.

استأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطى الكلمة لممثلة باكستان.

السيدة لودي (باكستان) (تكلمت بالإنكليزية): نرحب

باتخاذ مجلس الأمن في هذا الصباح للقرار ٢٢٧٤ (٢٠١٦) الذي يمدد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لفترة سنة أخرى.

ونقدر الترحيب في تقرير الأمين العام (S/2016/218) بالتقدم الذي تم إحرازه في بدء عملية السلام والمصالحة في أفغانستان، الأمر الذي أدى إلى "تعزيز احتمالات" التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع. وهذا هو المسار الذي طالما نادى به

الصدد، فإن قدرة الحكومة الأفغانية على صياغة مجموعة من الحوافز لإشراك طالبان في محادثات مستمرة سيكون ضروريا. وسيكون من الحكمة تجنب فرض شروط مسبقة حيث أن ذلك من شأنه أن يجهض المفاوضات حتى قبل أن تبدأ. وكما ذكرت، فإن تلك العملية هي أفضل أمل لنا لتحقيق سلام دائم في أفغانستان. وستضطلع باكستان بالدور المنوط بها. وكخطوة أولى، عرضنا استضافة محادثات مباشرة بين الحكومة الأفغانية وحركة طالبان أفغانستان.

وسيكون التعاون بين باكستان وأفغانستان عنصرا حيويا في السعي إلى تحقيق السلام والأمن في أفغانستان والمنطقة بأسرها. وما نحن بحاجة ماسة إليه الآن هو تعزيز التعاون بشأن إدارة الحدود من أجل وقف تنقل الإرهابيين. فنحن تفصلنا حدود طويلة ليس من السهل السيطرة عليها. ويقوم أعضاء جماعة "حركة طالبان باكستان" الإرهابية بعمليات توغل عبر الحدود الدولية من أفغانستان. وقد دعت باكستان مرارا إلى التعاون في رصد ومراقبة الحدود ولكن، للأسف، لم تتجاوب كابل حتى الآن. بل أن هناك بالفعل معارضة لإنشاء باكستان حواجز على الحدود. ونحن نحث كابل على الخطو إلى الأمام والتجاوب مع جهودنا الرامية إلى إدارة الحدود.

وأود أن أقول هنا أن الإمكانات المشتركة لباكستان وأفغانستان مجتمعتين كبيرة. إذ يمكن لتوسيع نطاق التجارة والتعاون في مجال الطاقة وتنفيذ مختلف المشاريع الاقتصادية البين - إقليمية، التي تم تحديدها بالفعل، أن يعزز السلام والازدهار في المنطقة برمتها إلى حد كبير. ويجب أن نشجع بنشاط تحقيق الفرص الهائلة التي يمكن أن يوفرها تعاوننا الثنائي.

وتتطلع باكستان إلى إقامة علاقات مع أفغانستان على أساس القيم والمصالح المشتركة واحترام حساسيات أحدهما الآخر. ونحن ملتزمون بالعمل مع أفغانستان من أجل تحسين هذه العلاقات بما يحقق المنفعة المتبادلة لشعبينا.

أفغانستان. وينبغي نجاح الآلية الجديدة على الالتزام والمسؤولية المشتركين لكل عضو من الأعضاء الأربعة. ويجب على كل عضو الاضطلاع بدوره في دفع العملية إلى الأمام صوب هدفنا المشترك. وقد اجتمع فريق التنسيق أربع مرات ووضع خطة طريق مفصلة لعملية سلام ومصالحة قابلة للتنفيذ. واستهل تنفيذ خريطة الطريق من خلال الاضطلاع بتقييم واقعي للفرص، فضلا عن العقبات المحتملة أمام المصالحة، وستتوج العملية بتنفيذ إطار وطرائق للتوصل إلى تسوية سلمية نهائية. وعلى الرغم من التأخيرات، ما زال يحذو باكستان الأمل في استئناف المحادثات المباشرة بين الحكومة الأفغانية وجماعات حركة طالبان في المستقبل القريب، وفقا لخريطة الطريق.

إن المهمة التي أمامنا معقدة وشاقة. وينبغي أن نكون واقعيين في توقعاتنا. ويجب علينا التحلي بالصبر الاستراتيجي. ويجب تجنب الأهداف والمهل الزمنية غير الواقعية، خاصة ونحن الآن لدينا خريطة طريق واضحة. والأمر المهم بشكل حيوي الآن هوهيئة بيئة تمكينية مواتية لتفعيل ومواصلة عملية السلام. وتحقيقا لهذه الغاية، فإن العوامل التالية ستكون بالغة الأهمية:

أولا، نحن بحاجة إلى الاتساق والوحدة في مواقف وتصريحات الحكومة الأفغانية بما يؤكد التزامها بالعمل من أجل تحقيق السلام عن طريق التفاوض. وفي ذلك الصدد، نرحب بالتصريحات التي أدلت بها مؤخرا القيادة الأفغانية وإصلاح المجلس الأعلى للسلام باعتبارها خطوات في الاتجاه الصحيح. ثانيا، نحن بحاجة إلى أن تتجلى قدرة قوات الأمن الأفغانية على المحافظة على مواقعها. ومن الواضح أن من شأن قدرتها على القيام بذلك أن يساعد على هيئة الظروف اللازمة لعودة طالبان إلى طاولة المفاوضات.

ثالثا، يجب أن يستخدم كل عضو من الأعضاء الأربعة في فريق التنسيق الرباعي، الذين التزموا بتقاسم المسؤوليات، تأثيره ورصيده السياسي للإسهام في إنجاح العملية. وفي ذلك

والفتيات، والتي يجب أن نبذل قصارى جهدنا للحفاظ عليها وتعزيزها. وتحقيقا لهذه الغاية، وجنبا إلى جنب مع شركائنا في الناتو، جددنا وجودنا في إطار بعثة الدعم الوطني. ومن خلال وجود وحدتنا العسكرية - التي ما زالت تشكل ثالث أكبر وجود في البلد، والتي تنتشر أساسا ولكن ليس حصرا في هرات - تقوم إيطاليا بدورها بوصفها الدولة الإطارية في المنطقة الغربية من البلد، حيث تساعد قوات الأمن الوطنية الأفغانية في تعزيز قدراتها وفي التصدي بشكل مستقل لأعمال العنف من جانب الجماعات المتمردة.

ونحن ندعم الجهود التي تبذلها حكومة الوحدة الوطنية في عملية السلام والمصالحة في أفغانستان. ونشيد بالحوار البناء الذي جرى في الأشهر الأخيرة بين بلدان المنطقة، ولا سيما بين حكومي كابل وإسلام آباد، ونؤيد الجهود التي يبذلها فريق التنسيق الرباعي بشأن عملية السلام والمصالحة في أفغانستان لتعزيز محادثات السلام بين الحكومة وحركة طالبان وغيرها من الجماعات الراغبة في التفاوض. وفي هذا السياق، من الضروري كفالة المشاركة النشطة لممثلي المرأة في المفاوضات، ونقدر النية التي عبرت عنها الحكومة الأفغانية في هذا الصدد.

إن تحسين الحالة الأمنية في غاية الأهمية أيضا لتمكين أفغانستان من تحقيق النمو والتنمية المستدامة ذاتيا والتغلب على الحالة الاقتصادية الهشة الحالية، التي تؤدي إلى عدم اليقين وتدفع العديد من المواطنين إلى الهجرة. ولهذا السبب، من الضروري تماما أن تنفذ أفغانستان بصورة فعالة الإصلاحات التي حددتها حكومة الوحدة الوطنية ضمن "إطار الاعتماد على الذات من خلال المساءلة المتبادلة". وتشمل الأولويات إحراز تقدم ملموس في مجالات الحوكمة الاقتصادية وسيادة القانون ومكافحة الفساد واحترام حقوق الإنسان، وخاصة الحقوق الإنسانية للمرأة، وكفالة تمكين المرأة على كل مستوى من مستويات المجتمع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا.

السيد كاردي (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد إيطاليا البيان الذي سيبدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي وتود أن تضيف الملاحظات التالية بصفتها الوطنية:

ينضم بلدي إلى الوفود التي أعربت عن التقدير للعمل الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ورئيسها، الممثل الخاص للأمين العام هيسوم، ويرحب بتجديد ولاية البعثة الذي وافق عليه مجلس الأمن للتو. كما نشكر سفير أفغانستان على إحاطته الإعلامية الوافية.

كان العام الأول من عقد التحول في أفغانستان شاقا ومعقدا. فقد حدث تدهور مثير للقلق في الحالة الأمنية نظرا لتصعيد العنف العشوائي من جانب جماعات المتمردين وتزايد الهجمات الإرهابية. وآخر البيانات واضحة تماما - فقد حطم عام ٢٠١٥ رقما قياسيا مأساويا آخر على صعيد الوفيات بين المدنيين. وهذه الزيادة تتعلق أساسا بأضعف فئات المجتمع، بما في ذلك النساء - والتي زادت الخسائر في صفوفهن بنسبة ٣٧ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٤؛ والأطفال بزيادة نسبتها ١ في المائة. وكما جاء في تقرير الأمين العام (S/2016/218)، حدثت أيضا زيادة بنسبة ٧٨ في المائة في التشرذ الداخلي وزيادة في الهجرة. وفي هذا السياق، أظهرت القوات الأفغانية قدرا كبيرا من الشجاعة والمقاومة وتكبدت الكثير من القتلى في صفوفها، ولكن خطر زعزعة الاستقرار والتحديات التي تواجه أفغانستان اليوم ما زالت هائلة وتتطلب دعم المجتمع الدولي ككل.

وعليه، فإن إيطاليا تؤكد من جديد دعمها للجهود المبذولة من أجل إحلال السلام والأمن والاستقرار في أفغانستان، وحماية الإنجازات التي تحققت حتى الآن في ميادين الديمقراطية والتنمية المدنية والاجتماعية. ومن بين أبرز هذه الإنجازات المكاسب التي تحققت في مجال حقوق النساء

الأخرى توسيع حركة طالبان للمناطق الواقعة تحت سيطرتها. كما أن الجهود الرامية إلى التحريض على العنف والصراع تمثل تطورات خطيرة حقا. ونحث مجلس الأمن على النظر في الحالة الأمنية والوسائل الكفيلة باحتوائها بشعور بالإلحاح.

فلا يمكن السماح للجماعات والأفراد الذين يرتكبون أعمال عنف ضد شعب وحكومة أفغانستان بممارسة السيطرة أو التأثير على أي جزء من الأراضي الأفغانية، لأن ذلك سيشكل تهديدا خطيرا للمكاسب التي تحققت خلال السنوات الخمس عشرة الماضية. والتنفيذ الفعال لنظم جزاءات مجلس الأمن - بما فيها تلك المفروضة بموجب القرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وتنظيم القاعدة ومن يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات؛ وتلك المفروضة بموجب القرار ١٩٨٨ (٢٠١١) المتعلق بحركة طالبان - يشكل تدبيرا ملموسا من شأنه أن يساعد كثيرا في فرض قيود على تنقلات وأصول الأفراد والكيانات المدرجة أسماءهم في القائمة وفي تعزيز الحظر المفروض على الأسلحة.

والهند، بوصفها صديقة وجارة لأفغانستان وإحدى بلدان المنطقة، تعمل من أجل دعم أفغانستان وفقا لأولوياتها وظروفها الوطنية. وقد زار رئيس وزراء الهند، شري ناريندرا مودي، أفغانستان في ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وخلال الزيارة، شارك، إلى جانب الرئيس أشرف غني أحمدزي، في إهداء مبنى الجمعية الوطنية، الذي شُيد في إطار التعاون الإنمائي بين الهند وأفغانستان، للشعب الأفغاني. ومجمع البرلمان يمثل رمزا لتصميم أفغانستان على صياغة مستقبلها من خلال الانتخابات والمناقشات ولإيمان بأن الإرهاب والعنف لا يمكن أن يكونا من بين أدوات تشكيل مستقبل أفغانستان أو فرض الاختيارات على شعب أفغانستان. وفي أعقاب الزيارة، زار الرئيس التنفيذي عبد الله عبد الله الهند في كانون الثاني/

ومن الأمور الملحة أكثر من أي وقت مضى أيضا مواصلة الإصلاحات الانتخابية في ضوء الانتخابات البرلمانية وانتخابات المجالس المحلية المقرر عقدها في الخريف القادم. وسيمكن ذلك البلد من توطيد الشراكة مع المجتمع الدولي على أساس مبدأ الالتزامات المتبادلة، وخصوصا في ضوء مؤتمر بروكسل، وفي المقام الأول، لمصلحة البلد وشعبه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الهند.

السيد أكبر الدين (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي، على إتاحة الفرصة للمشاركة في مناقشة اليوم بشأن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. كما أشكر الأمين العام على تقريره (S/2016/218) والممثل الخاص للأمين العام نيكولاس هايسوم على إحاطته الإعلامية والسفير سايكال، ممثل أفغانستان، على إحاطته الإعلامية. وإذا نظرنا إلى التقرير والإحاطتين الإعلاميتين معا، فإنها ترسم مجتمعة صورة للمسلسل المستمر من التجارب والمحن التي تواجهها حكومة أفغانستان وشعبها الشجاع.

إن إشارات الاستغاثة متواصلة: تدهور الحالة الأمنية وتصاعد وتيرة أنشطة المتمردين وزيادة الخسائر في صفوف المدنيين وتدهور الحالة الإنسانية وكل ذلك يشير إلى ضرورة زيادة مشاركة المجتمع الدولي في دعم الجهود التي تبذلها حكومة أفغانستان. وفي الأسبوع الماضي وفي أثناء عملية تفاعلية في جزء آخر من هذا المبنى، وصف رئيس قضاة أفغانستان عبد الرشيد رشيد مدى قسوة الظروف التي تواجهها لدرجة أنه لم يتمكن منذ وقت طويل من التمتع حتى بأبسط ملذات الحياة مثل الخروج للتزهر، وهو أمر نعتبره جميعا من المسلمات.

وتقرير الأمين العام يؤكد على هذه الحالة الأمنية المثيرة للقلق. ومن المثير للقلق أنه تم توثيق أكثر من ١١ ٠٠٠ إصابة في صفوف المدنيين خلال عام ٢٠١٥. ومن التطورات المقلقة

الجهود الحثيثة لشعب وحكومة أفغانستان في سبيل إحلال السلام وتحقيق الاستقرار.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

السيد غرانت (كندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن تقديري لإتاحة هذه الفرصة لي لمخاطبة مجلس الأمن.

إن كندا تشكر بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على مواصلة عملها الحاسم، وترحب بآخر تقرير للأمين العام (S/2016/218) الأمين العام. وتعرب كندا عن الامتنان للممثل الخاص للأمين العام هيسوم على إحاطته الإعلامية اليوم، وعلى تفانيه المتواصل والتزامه بالنهوض بالسلام والتنمية وحقوق الإنسان في أفغانستان.

لقد دخلت أفغانستان الآن العام الثاني من عقد التحول، وهي فترة حاسمة لتعزيز الأمن وتجاوز الاعتماد على المعونة. ونرحب بالإنجازات التي حققتها مؤخرا الحكومة الأفغانية في مواجهة الظروف الصعبة، بما في ذلك وضع خطة إصلاح جديدة، ومعالجة اقتصاد هش، ومكافحة تمرد متزايد، والمشاركة في عملية السلام، وبذل الجهود لتعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي.

وتؤيد كندا جهود الحكومة الأفغانية بغية تنفيذ خطة الإصلاح. وحتى عام ٢٠١٧، سوف نساهم بمبلغ ٢٢٧ مليون دولار على شكل مساعدة إنمائية ثنائية لدعم البرمجة في مجالات التعليم، والصحة، وحقوق النساء والفتيات وتمكينهن، والمساعدة الإنسانية من خلال بناء القدرات على إدارة الكوارث.

وما زال تحسين الأمن مفتاح تحقيق الاستقرار في أفغانستان في الأجل القصير وتحقيق أهدافها الاقتصادية والإنمائية الطويلة الأجل. وسيشجع أيضا عودة اللاجئين ويساعد على إقناع الأفغان على البقاء في وطنهم للإسهام في مستقبل بلدهم.

يناير ٢٠١٦. وتجسد هذه الزيارات ازدهار تعاون الهند مع أفغانستان بنشاط وحيوية متجددين. كما أن الهند ثابتة في دعمها لأفغانستان في المحافل المحدودة والمتعددة الأطراف وسوف تستضيف الاجتماع الوزاري المقبل لعملية "قلب آسيا" في وقت لاحق من هذا العام.

وبينما تبذل قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية الباسلة قصارى جهدها في مكافحة قوى الإرهاب والتطرف بشجاعة وقدرة على الصمود، فإن الهند تقدم كامل دعمها إلى أفغانستان في تعزيز قدراتها الدفاعية والحفاظ على وحدة أفغانستان وسلامتها الإقليمية. ونحن على أتم الاستعداد للتعاون مع أفغانستان في توسيع نطاق فرص التدريب لقوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية في المؤسسات الهندية ذات الصلة استنادا إلى احتياجات أفغانستان.

إن أفغانستان ستتمكن من تحقيق أفضل إمكاناتها الاقتصادية إذا تم السماح لها بحرية المرور العابر إلى الأسواق الرئيسية في جنوب آسيا. ونحن نعمل مع أفغانستان وجمهورية إيران الإسلامية في تطوير المرور العابر الثلاثي الأطراف والمشاركة في تنمية ميناء تشاباهار، وهو ما من شأنه تقوية تواصلنا مع أفغانستان.

ونؤيد عملية المصالحة بقيادة الحكومة الأفغانية، التي تحترم الخطوط الحمراء التي وضعها الشعب الأفغاني والمجتمع الدولي، وهي أن الجماعات والأفراد الذين يُراد تحقيق المصالحة بينهم يجب أن ينبذوا العنف ويمثلوا لدستور أفغانستان.

ونرحب بقرار تمديد دور بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في مساندة العملية السياسية وعملية التعمير الاقتصادي لأفغانستان (القرار ٢٢٧٤ (٢٠١٦))، لأنها في وضع فريد لتنسيق جهود المجتمع الدولي في البلد. ومن جانبنا، ستواصل الهند بإصرار الوقوف مع أفغانستان خلال عقد التحول لديها، وسنبذل قصارى جهدها لدعم

وتواصل كندا الوقوف مع الشعب الأفغاني وهو يسعى إلى بناء مستقبل أكثر أمنا وازدهارا. وندعو قادة أفغانستان إلى مضاعفة جهودهم التعاونية للتمكنين أفغانستان من مواصلة السير قدما على طريق تحسين الاستقرار والمساءلة والاعتماد على الذات.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد خوشرو (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن تقديري لأنغولا على عقد مناقشة اليوم بشأن الحالة في أفغانستان. كما أود أن أشكر ممثل أفغانستان على بيانه، فضلا عن السيد نيكولاس هايسوم، الممثل الخاص للأمين العام في أفغانستان ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، على إحاطته الإعلامية وعرضه لتقرير الأمين العام (S/2016/218).

ووفقا لتقرير الأمين العام، ازدادت الحالة الأمنية تدهورا في عام ٢٠١٥. وفي الواقع، كان هناك عدد كبير جدا من الحوادث الأمنية المسجلة، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٣ في المائة عن عام ٢٠١٤ وثاني أعلى عدد منذ عام ٢٠٠١. وتظل الحالة مضطربة، وما زالت أفغانستان تواجه تحديات أمنية واقتصادية وسياسية رئيسية. ولا بد من استدامة الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي بغية مساندة حكومة الوحدة الوطنية من أجل التصدي لتلك التحديات في إطار الملكية والقيادة الوطنيتين.

ومحاولات حركة الطالبان توسيع نطاقها إلى ٢٤ من مراكز المقاطعات، بالإضافة إلى استيلائها مؤقتا على عاصمة ولاية قندز، ينبغي أن تكون مسألة تثير بالغ القلق لدينا جميعا. ويشير تقرير الأمين العام مرة أخرى إلى ظهور تنظيم داعش وفروعه، بما في ذلك ما يسمى بالدولة الإسلامية في العراق والشام - ولاية خراسان في أفغانستان، إلى جانب طائفة من الجماعات الإرهابية والمتطرفة الأخرى. وهذا سبب آخر لكي

وعلى الرغم من أن قوات الأمن الأفغانية استماتت في مواجهة تحديات كبيرة، فإن الزيادة الإجمالية في أعمال العنف في معظم أنحاء البلد، بما في ذلك ازدياد الخسائر في صفوف المدنيين، لا سيما من الأطفال، تدل على ضرورة استمرار تقديم الدعم لقوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية. وتشارك كندا في الجهود الأمنية الحالية بقيادة منظمة حلف شمال الأطلسي بتقديم مبلغ ٣٣٠ مليون دولار على مدى ثلاث سنوات من أجل استدامة قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية.

(تكلم بالفرنسية)

كما تؤيد كندا عملية سلام ومصالحة يقودها الأفغان، وترحب بالجهود التي بذلها مؤخرا فريق التنسيق الرباعي. وعلى الرغم من أن السلام لن يتحقق بسهولة، فإن جهود الفريق تثلج صدورنا، ونحن نناشد حركة الطالبان الجلوس إلى الطاولة والتفاوض بحسن نية. والقرارات الحاسمة من أجل إحلال السلام الدائم لا يمكن أن تتخذ بدون مشاركة المجموعات الرئيسية من أصحاب المصلحة المتأثرة بالتزاع في أفغانستان.

وتشدد كندا أيضا على أهمية كفال إجراء عملية سلام جامعة تسمح بإسماع أصوات المرأة الأفغانية، تمشيا مع القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن. وفي هذا الصدد، نرحب بانتهاء حكومة أفغانستان مؤخرا من وضع خطة العمل الوطنية لديها لتنفيذ هذا القرار ورصده وتقييمه.

وما زالت كندا أيضا تناشد حكومة أفغانستان أن تنفذ تنفيذًا كاملا قانون القضاء على العنف ضد المرأة، وتبذل كل جهد ممكن لضمان مشاركة المرأة في جميع جوانب الحياة الأفغانية، في مآمن من العنف والتخويف. ونرحب بما اتخذته الحكومة مؤخرا من خطوات لتعزيز الخدمات المقدمة إلى المرأة، بما في ذلك من خلال إطلاق صندوق للطوارئ بغية مساعدة النساء ضحايا العنف. كما نتطلع إلى أن تنجز حكومة أفغانستان وتنفيذ خطة العمل الوطنية للتمكنين الاقتصادي للمرأة.

وبالنسبة إلى جهود مكافحة المخدرات، نخطط علما بإيجابية تجاه تقرير عام ٢٠١٥ عن المخدرات في أفغانستان، الذي يفيد بحدوث تخفيضات كبيرة في زراعة الأفيون وإنتاجه بالتوازي مع زيادات إضافية في عمليات مصادرة المخدرات. ونحن نعتبر ذلك علامة جيدة بعد عدة سنوات شهدنا فيها تزايد زراعة الأفيون في أفغانستان. وتعود زيادة المخدرات أساسا إلى الحالة السائدة من انعدام الأمن والفقر. والمخدرات تشكل تهديدا حقيقيا للمنطقة وما بعدها، وينبغي أن يتصدى لها المجتمع الدولي بطريقة جادة وشاملة جدا من خلال دعم المبادرات الإقليمية، من قبيل التعاون الثلاثي في مكافحة المخدرات بين أفغانستان وإيران وباكستان. أما الدعم والالتزام القويان من الجهات المانحة الدولية، ومن السلطات الأفغانية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، فهي أمور ضرورية لردع خطر زراعة المخدرات والاتجار بها. فالمخدرات ليست تحديا صحيا اجتماعيا فحسب، بل والأهم من ذلك أنها أيضا مصدر رئيسي لدخل الجماعات المتطرفة والإرهابية.

وما فتئت إيران تشارك في أعمال لجنة الاستعراض الثلاثية، بغية التخطيط للعودة الطوعية والأمنة والكرامة والتدريبية للاجئين الأفغان. وسوف يعتمد النجاح في العودة الطوعية إلى الوطن أولا وقبل كل شيء على توفير الاحتياجات المعقولة للاجئين العائدين إلى وطنهم في أفغانستان، مع التشديد على ضرورة حشد المزيد من الدعم الدولي لهذا الغرض. ونحن لا نزال نوفر دعمنا لمئات الآلاف من اللاجئين الأفغان، بمن فيهم الطلاب على جميع المستويات من المرحلة الابتدائية إلى التعليم الجامعي، ريثما يعودون إلى الوطن في نهاية المطاف. ونرحب بأي جهد للمساعدة في التغلب على التحديات الرئيسية لإعادة الإدماج التي يواجهها العائدون، ووضع استراتيجية شاملة لإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج بشكل طوعي.

تقوم القوى الدولية والإقليمية بدعم حكومة الوحدة الوطنية في كفاحها ضد الإرهاب.

وندين جميع الهجمات العنيفة التي ترتكبها حركة الطالبان وجميع الجماعات الإرهابية الأخرى، فضلا عن أي تعاون معها، لأننا نعتقد أن هذا سيشجعها على التمادي سلوكها البغيض، وسيؤدي بالتالي إلى نتائج عكسية فيما يتعلق بإحلال السلام في أفغانستان. وفي الوقت ذاته، تؤكد إيران من جديد دعمها لعملية سلام يقودها الأفغان.

وتعزيز تعاوننا الإقليمي مع أفغانستان يمثل أولوية وطريقا رئيسية صوب توطيد السلام والتقدم في المنطقة. ونرى إمكانات هائلة في تعاوننا الاقتصادي مع أفغانستان ونحن على استعداد لزيادة التعاون الثنائي، لا سيما بشأن المسائل الأمنية، وجهود مكافحة المخدرات، والمشاريع الإنمائية، والتعاون الاقتصادي في مجالات البنية التحتية والزراعة، فضلا عن إيجاد حل دائم لمشكلة اللاجئين الأفغان.

وقد قام الرئيس التنفيذي عبد الله عبد الله بزيارة إلى إيران في الفترة من ٤ إلى ٦ كانون الثاني/يناير، التقى خلالها بالقادة الإيرانيين على أعلى مستوى. وزار أيضا المرافق المرفئية في شاباهار، وهو مشروع مشترك بين أفغانستان والهند وإيران، سيعود بعد إنجازه بمنافع كثيرة على أفغانستان بوصفها بلدا غير ساحلي.

وفي الإعلان المشترك، التزمت إيران وأفغانستان بزيادة التواصل، مع التركيز على سكة الحديد كاف - هرات، وممر العبور المخطط له بين الأطراف الثلاثة أفغانستان - إيران - الهند، فضلا عن الحاجة إلى التعجيل في إحراز تقدم بشأن إبرام اتفاق للتعاون الثنائي، وتشكيل فريق عمل مشترك لدراسة المياه العابرة للحدود على نهر هاريروود.

وسوف تؤدي بعثة الأمم المتحدة كذلك دورا هاما في دعم الجهود التي تبذلها حكومة الوحدة الوطنية الأفغانية. فهذه البعثة ضرورية للجهود المبذولة من أجل تحقيق السلام والاستقرار والتنمية، وهي ستظل حجر الزاوية للمشاركة الدولية. ونحن نعتقد أن هناك مجالا للسماح لبعثة الأمم المتحدة بالقيام بدور أكثر نشاطا في تيسير وصول المساعدات الإنسانية، وتعزيز حقوق الإنسان، وبذل المساعي الحميدة دعما لعملية السلام.

علاوة على ذلك، إن مؤتمر قمة منظمة حلف شمال الأطلسي - وارسو الذي سيعقد فيما بعد، ومؤتمر المانحين الذي سيعقد في بروكسل في وقت لاحق من هذا العام سوف يتصفان بالأهمية تجاه تحديد مستقبل الدعم الدولي لأفغانستان. وفي هذا السياق، نحث جميع الأطراف على مواصلة التزامها، وعلى الوفاء بتعهداتها. هذا هو دورنا في غرس الأمل وإتاحة الفرص، خاصة بالنسبة إلى الشباب الأفغان لإعادة بناء بلدهم. ونحن نعلم جميعا أن بناء السلام يتطلب بعض الوقت، وأن العديد من الحالات العاجلة الأخرى تقتضي منا الاهتمام والموارد، ولكن يجب أن نبقي ملتزمين وأن يكون لنا منظور طويل الأمد تجاه أفغانستان.

إن تصعيد أعمال العنف أدى إلى زيادة مخيفة في عدد الإصابات في صفوف المدنيين، وإلى تدهور الحالة الإنسانية. وكما هو الحال في العديد من الحالات الأخرى، فإن النساء والأطفال هم الذين يتأثرون بشكل خاص. ونحن قلقون أيضا إزاء الهجمات الأخيرة التي يتزايد عددها ضد العيادات الصحية في جميع أنحاء البلد. فعلى أطراف الصراع كافة التأكد من توفير الحماية للمدنيين، وفقا للقانون الإنساني الدولي.

واتفاق السلام هو الخيار الوحيد القابل للتطبيق، بغية تحقيق الاستقرار والتنمية لأجل طويل في أفغانستان. ونحن نرحب بالتقدم الذي أحرزه حتى الآن فريق التنسيق الرباعي المعني بعملية المصالحة والسلام في أفغانستان، ونشعر بالتشجيع تجاه

وتواصل إيران تقديم دعمها الكامل لتعزيز الأمن والاستقرار والتنمية الشاملة والمستدامة في أفغانستان، حيث نعتبر أن أمن أفغانستان هو من أمن حدودنا والمنطقة. ونحن نؤيد بعثة الأمم المتحدة ووكالات الأمم المتحدة في جهودها الرامية إلى توفير التنمية ومساعدات إعادة الإعمار في أفغانستان، عن طريق التزام حقيقي من الأمم المتحدة بمواصلة الشراكة مع أفغانستان، كما يرد في التقرير النهائي للجنة الاستعراض الثلاثية عن الأمم المتحدة في أفغانستان. ونحن بحاجة إلى الاستفادة من ولاية بعثة الأمم المتحدة ومساعداتها الحميدة لتعزيز المؤسسات والقدرات الوطنية في المجالات ذات الأولوية التي تطلبها الحكومة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل السويد.

السيد سكوغ (السويد) (تكلم بالإنكليزية): أتقدم إليكم

بالتهنئة، سيدي، على قيادتكم لمجلس الأمن في هذا الشهر. وأود أن أشكر الأمين العام على تقريره الشامل (S/2016/218)، والممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان، السيد هايسوم، على إحاطته الإعلامية، وعلى الأعمال القيّمة جدا التي تضطلع بها بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان.

تؤيد السويد تمام التأييد البيان الذي سيدي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي، وأود أن أدلي ببعض الملاحظات الإضافية المختصرة.

إن عام ٢٠١٥ قد اعتُبر عاما حاسما بالنسبة إلى أفغانستان؛ وعام ٢٠١٦ لن يكون أقل أهمية. فحكومة الوحدة الوطنية الأفغانية أمامها الآن مهمة تصف بالأهمية من أجل المضي قدما في جدول أعمال الإصلاح بالاعتماد على الذات. وفي الوقت نفسه، تواصل أفغانستان عملية محتملة لتحقيق السلام، وتعتمد إصلاحات اقتصادية وسياسية تمس الحاجة إليها، وتحضّر لإجراء الانتخابات بينما تواجه حالة أمنية صعبة. ونحن جميعا بحاجة إلى تقديم الدعم الكامل لهذه الجهود.

لقد أثبتت حكومة الوحدة الوطنية، تحت قيادة الرئيس أشرف غني أحمدزي والرئيس التنفيذي عبد الله عبد الله، أنها حكومة قوية تستجيب لتوقعات الشعب الأفغاني. وتتمثل هذه التوقعات الآن في إجراء الانتخابات البرلمانية المقبلة، ونحن نشجع حكومة الوحدة الوطنية على النهوض بالإصلاحات التي أوصت بها اللجنة الخاصة المعنية بإصلاح الانتخابات. ونشيد بما أحرز من تقدم حتى الآن، فضلا عن التقدم المحرز على نطاق أوسع في مجال الإصلاح الاقتصادي والقضائي، ونحث على المثابرة في مواصلة هذا التقدم.

إن الإنجازات التي حققها فريق التنسيق الرباعي المعني بعملية المصالحة والسلام في أفغانستان ينبغي أيضا الإشادة بها، إذ وضعت الأساس لمبادرات السلام بين الحكومة الأفغانية وحركة طالبان. ولا يسع أحد أن يشكك في التحديات التي تنتظرنا، ولكن الأمن والاستقرار لن يجري استعادتهما إلا من خلال هذه العملية.

إننا نحث جميع الأطراف، بما في ذلك حركة طالبان، على تحقيق المزيد من التقدم خلال عام ٢٠١٦.

وستتيح الاجتماعات الدولية الرئيسية التي ستعقد في وارسو خلال شهر تموز/يوليه، وفي بروكسل خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر، فرصا لأفغانستان والمجتمع الدولي من أجل التخطيط للمستقبل. وستكون أستراليا على استعداد للانضمام إلى شركائنا فيما يخص إعادة الالتزام بمستقبل أفغانستان. ونحث على الالتزام المستمر بتحقيق الإصلاحات داخل الأطر القائمة للتحضير للمؤتمرين.

ولا يزال انعدام الأمن والصراع يعمان كل جانب من جوانب الحياة والحوكمة في أفغانستان. ويعد القانون والنظام وقيام الشرطة بمهامها بشكل فعال، السبيل لضمان ثقة الشعب. لقد قاتلت قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية بشجاعة وحزم، ولكن يواصل المتمردون تحديهم لها. ولا يزال

علامات الثقة بين باكستان وأفغانستان. ونؤيد العمل الرامي إلى تحقيق خارطة الطريق. وفي هذه المبادرات والمبادرات المستقبلية، ينبغي تضمين المرأة، وأن تكون قادرة على المشاركة الكاملة فيها على قدم المساواة. وأمر تمكينها ومشاركتها هو لصالح أي مجتمع. وهو من الأهمية بمكان لشرعية أي اتفاق ومثاقته، ووسيلة للوصول إلى تحقيق السلام الذي يوحد والذي تكلم عنه بحق سفير أفغانستان في وقت سابق اليوم.

إن التزام السويد بأفغانستان كبير وطويل الأمد، ونحن نطمح إلى تقديم قرابة ١,٢ بليون دولار خلال عقد التحول. ونأمل من الشركاء الرئيسيين الآخرين في المنطقة والمجتمع الدولي بنطاقه الأوسع المشاركة في هذا النهج الطويل الأجل. وسوف نواصل أيضا المساعدة في تطوير قوات الأمن والدفاع الوطني الأفغانية من خلال المشاركة في بعثة الدعم الوطني عام ٢٠١٦.

لقد أحرزت حكومة الوحدة الوطنية الأفغانية تقدما جديرا بالثناء في عدد من المسائل، على رغم العديد من التحديات. فهي والشعب الأفغاني يستحقان دعمنا المتواصل أثناء سعيهما إلى بناء مستقبل سلمي يعتمدان فيه على الذات.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثلة أستراليا.

السيدة بيرد (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): نرحب باتخاذ القرار ٢٢٧٤ (٢٠١٦) بالإجماع، وهو القرار الذي يمدد ولاية بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان.

إن السنة المقبلة سوف تأتي بالفرص والتحديات الكبيرة معا لأفغانستان والمجتمع الدولي الذي يقف إلى جانبها. وفي عام ٢٠١٦، نرى إمكانية إحراز تقدم في مبادرات السلام، وهي فرصة أخرى للأفغان كي يمارسوا حقوقهم الديمقراطية، ونرى اجتماعات رئيسية ترسم الطريق أمام مشاركة المجتمع الدولي في أفغانستان. أما الأمن والحكم وجدول أعمال الإصلاح، فهي أمور تظل من الأولويات الرئيسية.

الغرض وثقة الشعب الأفغاني في مستقبل البلد. إن المؤتمر الذي عقد في بروكسل خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر، سيشكل خطوة إضافية في هذا الاتجاه. ولا يزال دور الأمم المتحدة حيويًا فيما يخص مساعدة حكومة الوحدة الوطنية على تنفيذ أولوياتها.

ولا تزال الحالة الأمنية في أفغانستان متوترة، كما يتضح من تقرير الأمين العام. ويساور الاتحاد الأوروبي القلق جراء أن عدد الضحايا المدنيين بسبب الصراع والهجمات التي تنفذها جميع الأطراف المتقاتلة قد بلغ أرقامًا قياسية، باستهداف هجمات التمرد في كثير من الأحيان وبدون تمييز السكان المدنيين، وإلحاقها أضرارًا متزايدة بالنساء والأطفال. ونحن بحاجة إلى أن نكون واضحين للغاية في هذا الشأن. إن الاتحاد الأوروبي يدين هجمات تلك الجماعات المسلحة التي تهدد الاستقرار والتقدم في أفغانستان. ونحن بحاجة أكثر من أي وقت مضى، إلى الاستمرار في حماية الدور الحيوي للوكالات الإنسانية، واحترام حيادها، والعمل الإنساني لتلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحًا للفتات الأكثر ضعفًا.

إن الاتحاد الأوروبي يدعم بشكل كامل الجهود التي تبذل من أجل بدء محادثات السلام والمصالحة بين حكومة أفغانستان وجماعات التمرد، على النحو الذي تتوخاه الولايات المتحدة والصين وباكستان. وكان فريق التنسيق الرباعي المعني بعملية السلام والمصالحة الأفغانية، قد بذل جهدًا كبيرًا، لتهيئة الظروف لاستئناف المحادثات بين الحكومة الأفغانية وحركة طالبان. ونأمل أن ينعقد هذا الاجتماع الأول قريبًا ويصبح عملية مستمرة. وينبغي للقادة الأفغان ضمان تمثيل أي وفد منخرط في المحادثات المباشرة للمجتمع الأفغاني على نطاق أوسع. ويجب أن تكون المرأة الأفغانية قادرة على المشاركة الكاملة في المفاوضات بشأن مستقبل بلدها.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بالترشيحات المقدمة لتعيين رئيس جديد للمجلس الأعلى للسلام في أفغانستان، على أمل

الشعب الأفغاني يتحمل العبء الأكبر من وزر هذه الحرب، حيث نخبرنا تقارير الأمم المتحدة بسقوط ضحايا من المدنيين، ونحن ندين بأشد العبارات الهجمات التي شنتها حركة التمرد مؤخرًا وأودت بحياة العشرات من المدنيين الأفغان الأبرياء.

وكان إسهام بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، في رفاهية أفغانستان وشعبها، من خلال اضطلاعها بأدوار التنسيق والمساعدة وتقديم التقارير، كبيرًا وصعب التحقيق. إننا نشيد بقيادة السيد هايسوم الطويلة والتميز كمثل خاص ورئيس لبعثة الأمم المتحدة، فضلًا عن موظفي البعثة المتفانين، ونشكرهم على خدمتهم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة للسيد فالي دي أليدا.

السيد فالي دي أليدا (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول ٢٨ الأعضاء فيه. وتؤيد هذا البيان البلدان التالية: تركيا وجمهورية مقدونيا البوغوسلافية سابقًا، والجليل الأسود وصربيا وألبانيا، وجميع البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي؛ وبلد عملية الاستقرار والانتساب، المرشح المحتمل للانضمام البوسنة والهرسك؛ وكذلك أوكرانيا وأرمينيا وجورجيا.

وأود أن أشكر الأمين العام على تقريره (S/2016/218) والممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان، على إحاطته الإعلامية.

واسمحوا لي أن أبدأ بالتعبير مجددًا عن دعم الاتحاد الأوروبي الكامل للدور الهام الذي تؤديه البعثة، وجميع وكالات الأمم المتحدة لدعم الشعب الأفغاني، وتنسيق المساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي. إن التنفيذ الناجح لإطار الاعتماد على الذات من خلال المساءلة المتبادلة، ضروري لدفع عجلة الإصلاحات التي تعتبر حاسمة لتحقيق التنمية والاستقرار في أفغانستان. وستدعم نتائج تلك الإصلاحات الوحدة الحكومية، واستمرار وحدة

مؤقتا في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، على تعزيز إصلاح النظام الانتخابي لضمان عملية ديمقراطية نزيهة. كما يرحب الاتحاد الأوروبي بتعيينات النائب العام ووزارة الداخلية في أفغانستان، ونأمل أن يحدد ذلك الزخم من أجل التنفيذ الفعال للإصلاحات في هذا القطاع، والتغلب على المصالح الخاصة المعارضة لها. ويجب علينا ضمان تعزيز الحقوق، والمشاركة المستمرة والفعالة وعلى قدم المساواة للمرأة في أفغانستان على جميع مستويات المجتمع. وتحقيقا لهذه الغاية، يعد التنفيذ الكامل للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وخطة العمل الوطنية لحكومة الوحدة الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٢، أمرين حاسمين.

إن الاتحاد الأوروبي يدعم أفغانستان، من خلال الجهود السياسية والأمنية والإنمائية الشاملة، وسيواصل القيام بذلك. ونحن نتطلع إلى مؤتمر قمة منظمة حلف الشمال الأطلسي في وارسو المقرر عقده خلال شهر تموز/يوليه، مما سيسهم في إصلاح واستمرار قوات الدفاع الوطني، وقوات الأمن الأفغانية. وسيعيد مؤتمر بروكسل بشأن أفغانستان، الذي سيعقد يومي ٤ و ٥ تشرين الأول/أكتوبر، التأكيد على التزام المجتمع الدولي بتحقيق التنمية الاقتصادية والسياسية في أفغانستان خلال السنوات القادمة. وسيشمل ذلك زيادة تحسين الحوكمة وسيادة القانون، وتعزيز نتائج التنمية المستدامة، وتنفيذ تدابير فعالة في مجال مكافحة الفساد، ومكافحة المخدرات. وسيظل تعزيز الاحترام الكامل لحقوق الإنسان، وخاصة حقوق الإنسان للنساء والفتيات، يشكل حجر الزاوية في تعاوننا.

وستكون أفغانستان بحاجة إلى الالتزام المستمر للمجتمع الدولي بالمستويات الحالية أو بما يقترب منها، لمواصلة السير على طريق الاستدامة. وسيدعم اتخاذ التزامات ملموسة وتحقيق نتائج، من جانب كل من حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي، بما في ذلك الشركاء في المنطقة، مؤتمر بروكسل.

أن يساعد ذلك على تسهيل المفاوضات المستقبلية. ومن شأن أي إشارة لمحادثات سلام حقيقية، أن يكون له أثر إيجابي كبير على التنمية الاقتصادية والحوكمة في أفغانستان، وكذلك على الجهود الدولية المبذولة لتحقيق هذه الغاية، والإسهام مباشرة في تحقيق الدولة الأفغانية المستدامة. وندعو جميع الدول، ولا سيما الدول المجاورة لأفغانستان، إلى دعم عملية السلام هذه التي يقودها ويملكها أفغان. وقد حان الوقت للاستثمار في استقرار وازدهار أفغانستان، والتخلي عن أساليب العنف وزعزعة الاستقرار والبؤس. إن النساء والرجال الأفغان بحاجة لاستعادة الثقة في مستقبلهم. ومن شأن ذلك الإسهام في الحد من ضغوط الهجرة التي تؤثر بشدة على الدول المجاورة لأفغانستان، وعلى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

ورغم التحديات التي تواجه التعاون في منطقتي وسط وجنوب شرق آسيا، يعد واعداء، التقدم الذي أحرز مؤخرا من خلال التطورات الحاصلة في مشاريع البنية التحتية الإقليمية الطموحة. ويمكن أن يحدث مشروع خط الأنابيب بين تركمانستان وأفغانستان وباكستان والهند، الذي يربط وسط وجنوب آسيا، زخما جديدا في التعاون والربط الاقتصاديين الإقليميين، خاصة بشأن التعاون في إطار عملية سلام مدعومة إقليميا. ولا يزال الاتحاد الأوروبي أيضا شريكا يمكن الاعتماد عليه في العمليات المملوكة إقليميا، بما في ذلك عملية قلب آسيا - اسطنبول، التي أظهرت علامات مشجعة على تحسين الديناميات الإقليمية. ويعود الفضل في ذلك، للرئيس أشرف غاني أحمد زاي وزعماء آخرين في المنطقة على جهودهم التي بذلوها في هذا الصدد. ويشجع الاتحاد الأوروبي أيضا على تعزيز التعاون الإقليمي في أنشطة إدارة الحدود ومكافحة المخدرات.

إن إصلاح النظام الانتخابي هو أمر حاسم لأفغانستان. وحققت عملية الإصلاح الانتخابي بعض التقدم، وإن كان بطيئا. وتعتمد الانتخابات البرلمانية والمحلية، المقرر عقدها

وبخاصة حقوق المرأة، وأوجه التقدم في مجال مكافحة المخدرات وتعزيز التعاون والتنسيق على الصعيدين الإقليمي والدولي. ومع ذلك، ومن أجل إحلال السلام الدائم والحفاظ على الأمن وحقوق الإنسان، ما زال يتعين القيام بالكثير. واضطلع الحكومة الأفغانية بمزيد من الإصلاحات أمر أساسي. وسيكون عام ٢٠١٦ مرة أخرى عاماً حاسماً لأفغانستان. وتنطلع إلى مؤتمر قمة منظمة حلف شمال الأطلسي في وارسو في تموز/يوليه ومؤتمر بروكسل في تشرين الأول/أكتوبر. وألمانيا لن تتوانى في التزامها تجاه أفغانستان على صعيد تنميتها وتحقيق الاستقرار فيها ودعم قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية ومن خلال المشاركة كدولة رئيسية في بعثة الدعم الوطيد.

ويساورنا شديد القلق إزاء الحالة الأمنية المتقلبة وما نجم عنها من ارتفاع عدد الإصابات في صفوف المدنيين. ونشجع الحكومة الأفغانية على مواصلة جهودها في مكافحة ارتفاع مستويات التشريد وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي. وبالرغم من ذلك، وإذ تواجه الحكومة الأفغانية مستوى مكثفاً من التمرد، نحيط علماً على النحو الواجب بالجهود التي تبذلها الحكومة لتعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي والمضي قدماً في تفعيل عملية السلام. فقد أثبتت قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية التزامها القوي وشجاعتها الكبيرة. ولذلك، نشيد بها على جهودها الرامية إلى إرساء وتعزيز السلام والأمن في البلد. ونشجع ون تدعم عملية السلام بين كل الأطراف الأفغانية، ونعتبرها السبيل الوحيد نحو السلام الداخلي المستدام. ونرحب بالمبادرة الرباعية. ولا يمكن لعملية السلام أن تنجح إلا إذا لم تكنف بإشراك الحكومة ولكن أيضاً سكان أفغانستان وممثليها السياسيين. وستحتاج أيضاً إلى الدعم الذي لا لبس فيه من جانب المجتمع الدولي هنا في الأمم المتحدة، ولا سيما من جميع البلدان المجاورة لأفغانستان. وألمانيا، بصفتها رئيسة فريق الاتصال الدولي وإحدى أكبر الجهات المانحة لأفغانستان، ستواصل القيام بدور نشط لتحقيق تلك الغاية.

وينبغي لحكومة الوحدة الوطنية الأفغانية، والشركاء الدوليين الإقليميين على حد سواء، الحفاظ على الزخم من أجل تحقيق الإصلاح، لكي يعتمد الأفغان على أنفسهم، ويحل السلام. كما يود الاتحاد الأوروبي أيضاً الإشادة بالعمل الهام الذي أنجزه الفريق العامل المعني بالأطفال في النزاع المسلح في أفغانستان، ويدعو جميع الأطراف في أفغانستان لتنفيذ الاستنتاجات التي اعتمدها الفريق العامل في ٢ آذار/مارس.

وفي الختام، تظل المشاركة الدولية أساسية لمستقبل أفغانستان. ويهدف مؤتمر بروكسل إلى تيسير هذه المشاركة وحشد الدعم، يقابله التزام قوي بنفس القدر من جانب حكومة أفغانستان ببلوغ أهداف إصلاحية ملموسة وتحقيق تعبير حقيقي. ولا ينبغي الاستهانة بالنتائج المترتبة على إنهاء هذه المشاركة، ونقدر الدور الحاسم الأهمية الذي تضطلع به البعثة في تعزيز السلام والأمن لجميع الأفغان.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطى الكلمة لممثل ألمانيا.

السيد براون (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أولاً أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد نيكولاس هيسوم، على إحاطته الإعلامية الشاملة اليوم. ونحن نقدر تقديراً عالياً الجهود الممتازة التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في قيادة وتنسيق الجهود المدنية الدولية لتعزيز حقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي والتعاون الإقليمي والدولي. ونشيد بالبعثة على دعمها الملحوظ للحكومة الأفغانية في نضالها من أجل تحقيق السلام والأمن والتنمية.

وتؤيد ألمانيا البيان الذي أدلى به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

لقد أحرزت أفغانستان، بدعم من المجتمع الدولي، تقدماً كبيراً على مدى السنوات الـ ١٤ الماضية. ومن الأمثلة على التقدم المحرز في العام الماضي زيادة احترام حقوق الإنسان،

إن القرار ٢٢٧٤ (٢٠١٦)، الذي يجدد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، حسن التوقيت، في الوقت الذي يهيمن فيه التغيير والتحول على جدول أعمال أفغانستان. ونرحب بالدور الذي تضطلع به البعثة في مساعدة شعب أفغانستان على تحقيق مستقبل مشرق. وسواصل دعم أنشطة البعثة والجهود التي تبذلها في ذلك الصدد.

كان عام ٢٠١٥ وقتاً هاماً بالنسبة لأفغانستان. فقد أكملت حكومة الوحدة الوطنية الأفغانية، التي نعتبرها رمزا لوحدة الشعب الأفغاني، عامها الأول في السلطة. وخلال تلك الفترة، أجرت حكومة الوحدة الوطنية إصلاحات هامة في مختلف المجالات، من الحوكمة الرشيدة إلى مكافحة الاتجار بالمخدرات ومن الاقتصاد إلى مكافحة الفساد. وبالرغم من أن المعارضة جزء لا يتجزأ من الحياة السياسية في أي بلد ديمقراطي، نعتقد أن الانتقاد ينبغي ألا يضر بمساعي حكومة الوحدة الوطنية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل دعم الجهود التي تبذلها حكومة الوحدة الوطنية لتحقيق الأمن والتنمية والرخاء في أفغانستان.

منذ ١٥ شهراً، تولت قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية المسؤولية الأمنية الكاملة لبلدها. وبالرغم من أن الحالة الأمنية الحالية لا تزال هشة والعدد المتزايد من الضحايا المدنيين يمثلان مسألة مثيرة للقلق، فإن قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية تدافع بحزم عن وطنها ضد أي تهديد. ونعتقد أن هذه القوات ستكون أكثر نجاحاً، استناداً إلى تجربة هذا العام، في حين ستتغلب على أوجه قصورها.

وستعزز الانتخابات البرلمانية، المقرر إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر، وتحسن المؤسسات والتقاليد الديمقراطية في أفغانستان. ومن أجل تحقيق السلام الدائم في أفغانستان والاستقرار في المنطقة، فإن الاختتام الناجح لعملية السلام والمصالحة أمر أساسي. ونرحب وندعم المبادرات الأخيرة في

وبالنسبة لألمانيا والاتحاد الأوروبي، أصبحت المهجرة من أفغانستان قضية ملحة مع وصول ١٥٠.٠٠٠ من الرعايا الأفغان إلى ألمانيا خلال السنة الماضية وحدها. وستضطلع ألمانيا بالتزامها الدولي وواجبها الأخلاقي لتقديم الحماية الدولية للفرارين من الاضطهاد. وفي نفس الوقت، تعول ألمانيا على كامل تعاون الحكومة الأفغانية لكفالة العودة السريعة لمن لا يحتاجون هذه الحماية إلى وطنهم وللمحد من استنزاف موارد البلد البشرية. ولا يمكن أن تنجح أفغانستان وشركاؤها الدوليين في بناء مستقبل للبلد وشعبه إلا إذا كان الأفغان أنفسهم يؤمنون بذلك المستقبل.

ولا يمكن تحقيق السلام الدائم وضمان الامتثال لحقوق الإنسان وتحقيق النمو المستدام إلا من خلال حكومة أفغانية قوية ومشاركة كل أطراف الشعب الأفغاني. ونشيد بالحكومة الأفغانية على ما تبذله من جهود من أجل إضفاء الديمقراطية والإصلاح الانتخابي، ونواصل تشجيعها على كفالة الشفافية والمساءلة في جميع العمليات السياسية، فضلاً عن حرية التعبير. وندين اغتيال سبعة إعلاميين في كابل على يد حركة طالبان في ٢٠ كانون الثاني/يناير، والذي كان هجوماً على التدفق الحر للأفكار وحرية وسائط الإعلام، ونقدم تعازينا إلى أسر الضحايا. في الختام، أود أن أؤكد للمجلس أن ألمانيا لا تزال ملتزمة بدعم أفغانستان خلال عقد التحول بالتعاون الوثيق مع الحكومة الأفغانية وشركائنا الدوليين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطى الكلمة لممثل تركيا.

السيد شفيق (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): أود بداية أن أشكر الرئاسة الأنغولية على تنظيم هذه الجلسة، وأشكر الأمين العام على تقريره الشامل (S/2016/218) والممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان السيد نيكولاس هايسوم على إحاطته الإعلامية والسفير محمود سايكال على البيان الذي أدلى به.

أود أن أشكر الأمين العام على تقرير المفصل والشامل (S/2016/218)، والممثل الخاص هابسوم على إحاطته الإعلامية. أود أيضا أن أشكر صديقي العزيز السفير سايكال على البيان الذي أدلى به.

سوف أتناول ثلاث مسائل: أولا، الحالة الأمنية وعملية السلام؛ ثانيا، الطريق إلى وارسو وبروكسل؛ وثالثا، الدور الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

فيما يتعلق بالحالة الأمنية وعملية السلام، يذكر تقرير الأمين العام بوضوح شديد أن الوضع الأمني قد ازداد تدهورا في عام ٢٠١٥. ويشير التقرير أيضا إلى زيادة كبيرة في الخسائر بين قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية. ونشيد بجهود حكومة الوحدة الوطنية، وقوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية في توفير الأمن للشعب الأفغاني، ولكن نحن بحاجة إلى معالجة نواحي القصور الهامة. ومن الضروري مواصلة تقديم الدعم الدولي، بما في ذلك من مملكة هولندا، في تعزيز قوات الأمن.

كما شهد عدد الإصابات في صفوف المدنيين زيادة، حسبما أفادت به بعثة الأمم المتحدة في الشهر الماضي. وبالطبع، نحن نشجب جميع الخسائر البشرية. إنها تشير إلى أن أفغانستان بحاجة ماسة إلى مزيد من السلام والاستقرار والرخاء. ومن شأن الوحدة السياسية في الحكومة الأفغانية المساعدة على تهيئة الاستقرار وتحقيق منظور إيجابي للشعب الأفغاني. ولا يمكن تحقيق السلام الدائم إلا من خلال عملية مصالحة بقيادة الأفغان ومدعومة بعملية إقليمية. وقد بذلت أفغانستان وباكستان مؤخرا جهودا جديرة بالثناء في هذا الاتجاه، وكذلك في إطار المحادثات الرباعية فيما بين أفغانستان وباكستان والولايات المتحدة الأمريكية والصين، ونأمل أن تؤدي إلى محادثات مباشرة مع حركة طالبان. وهولندا على استعداد لدعم جهود المصالحة، إذا رغب في ذلك.

ذلك الصدد، ونشيد بدور الميسر الذي تضطلع به البلدان المجاورة في ذلك الصدد، ونحن على استعداد للمساهمة، إن اقتضت الحاجة. وأود أن أؤكد على النقاط الثلاث التالية في ذلك الصدد. نأمل، أولا، في أن تسهم جميع الأطراف في الجهود الرامية إلى تعزيز السلام والاستقرار والازدهار في أفغانستان وفي المنطقة؛ وثانيا، أن ينتهي الكفاح المسلح ضد الدولة الأفغانية والشعب الأفغاني؛ وثالثا، أن تكفل المفاوضات تحقيق المصالحة. وأود أيضا أن أشدد على أن تركيا ستواصل دعم مكافحة الحكومة الأفغانية للإرهاب.

ونرحب بمختلف مبادرات ومشاريع التواصل والتعاون بين البلدان المجاورة. ونعتقد أن هذه المبادرات لن تساعد أفغانستان على بناء اقتصاد يعمل بنجاح فحسب، بل أيضا على أداء دور رئيسي في تحقيق مشاريع البنى التحتية الإقليمية الرئيسية. وأود أن أؤكد مرة أخرى أنه من أجل مواصلة الاستفادة من الإنجازات التي تحققت خلال السنوات الـ ١٤ الماضية، سيكون استمرار دعم المجتمع الدولي لأفغانستان خلال عقد التحول بالغ الأهمية.

قبل أن أختتم بياني، أود أن أشدد على أن تركيا ستواصل دعم جهود أفغانستان في مجالي الأمن والتنمية على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف وستقف بجوار أشقائها الأفغان ما دامت هناك حاجة إلى المساعدة التركية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطى الكلمة لممثل هولندا.

السيد فان أوستيروم (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم جزيل الشكر، السيد الرئيس، وتقديرا لرئاستكم هذا الشهر، سأحاول أن أقول هذا بلغتكم. (Obrigado, senhor Presidente) أشكركم على إتاحة الفرصة لي للتكلم في هذه المناقشة باسم المملكة الهولندية، التي تؤيد البيان الذي أدلى به للتو المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

أما نقطتي الثانية فتتعلق بالطريق إلى وارسو وبروكسل؛ ويشارك المجتمع الدولي، بما في ذلك بلدي، في الجهود المبذولة في أفغانستان منذ أكثر من عقد الآن، بالتعاون الوثيق مع الحكومة الأفغانية. وقد شهدنا معا إحراز بعض النتائج الإيجابية جدا في مجال التنمية. فعلى سبيل المثال، تحسن تقديم خدمات الرعاية الصحية والتعليم بشكل كبير منذ عام ٢٠٠١. أن النساء والفتيات يشاركن بنشاط في الحياة الاجتماعية، وشهدت أفغانستان زيادة كبيرة في التحاق الفتيات بالمدارس. بالإضافة إلى ذلك، فإن حكومة الوحدة الوطنية قد اتخذت مؤخرا خطوات لتعزيز خدمات حماية المرأة. وترحب مملكة هولندا بصندوق الطوارئ لتقديم العلاج الطبي للنساء من ضحايا العنف الذي افتتح العمل به في ٣١ كانون الثاني/يناير الرئيس أشرف غني أحمدزاي. ونرحب بالتمويل الإضافي في ميزانية الدولة لمزيد من وحدات الادعاء من أجل التصدي للعنف ضد المرأة.

أما نقطتي الثالثة فتتعلق بالدور الذي تضطلع به البعثة. وفي هذا الصباح، جدد المجلس ولاية بعثة الأمم المتحدة. أود أنؤكد على الالتزام والدعم المستمر من المملكة هولندا للدور الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة في أفغانستان، ونشكر بعثة الأمم المتحدة على الاستمرار في دورها البناء في تنسيق جهود المجتمع الدولي، وفي تنفيذ ولايتها السياسية.

وفي الختام، فإن مملكة هولندا سوف تظل ملتزمة تجاه أفغانستان طوال عقد التحول في سياق زيادة الملكية والقيادة الأفغانيتين. وانطلاقا من روح الشراكة، مع التركيز على دعم السلام والعدالة والتنمية، سوف نستمر في دعم أفغانستان وشعبها.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٥.

ومملكة هولندا شريك عتيد لأفغانستان منذ وقت طويل، حيث أسهمت بشكل كبير في مجالات الأمن والعدالة والتنمية. ونحن ملتزمون بالوفاء بالتزاماتنا في إطار التنمية طويلة الأجل في أفغانستان. ونحن حاليا نخطط مشاركتنا الوطنية في الفترة التي تعقب ٢٠١٦ في مجالات الدفاع والتنمية والدبلوماسية وفي الفترة السابقة لانعقاد مؤتمر قمة منظمة حلف شمال الأطلسي بوارسو في تموز/يوليه، ومؤتمر بروكسل في تشرين